

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٨٥

الثلاثاء، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لاميك (فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيد أويارثابال
	أستراليا السيد كوينلان
	باكستان السيد مسعود خان
	توغو السيد كاندانغا - باريكبي
	جمهورية كوريا السيد أو جون
	رواندا السيد ندوهونغيريهي
	الصين السيد ليو جيايبي
	غواتيمالا السيد روسينتال
	لكسمبرغ السيدة لو كاس
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2013/721)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

.Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1362248 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2013/721)

عمليات طموحة للانتقال الأمني والسياسي والاقتصادي. واليوم، يوسعي أن يؤكد مجدداً أن التقدم مستمر وأن الجهود تمضي، إلى حد كبير، في المسار الصحيح وإن كان الأمر لا يخلو من تحديات ونكسات مؤقتة وبتكلفة فادحة في الأرواح والأطراف للجنود الأفغان والدوليين. وأود أن أعرب عن التعازي في وفاة ستة من جنود منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذين قتلوا اليوم في حادث تحطم طائرة في جنوب أفغانستان.

نعم، الوضع غير مستقر وهناك عدم يقين. غير أن العناصر الأساسية المطلوبة لتعزيز الاستقرار في أفغانستان والمنطقة على نطاق أوسع يجري توطيدها مع استمرار خفض عدد القوات الدولية. وتأييد المجلس الأعلى (اللويجا جيرغا) الاستشاري مؤخراً للاتفاق الأمني الثنائي بين أفغانستان والولايات المتحدة قد عزز التوقعات الواسعة النطاق بوضع الصيغة النهائية لهذا الإطار الهام للشراكة المستمرة، وبالتالي، لاستمرارية المشاركة الدولية الأوسع.

إن القدرة على التنبؤ أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة في المستقبل. ويجب علينا أن نواصل العمل معاً بمجزم لضمان بناء دولة مستدامة وذات سيادة، لن تصبح مرة أخرى أبداً ملاذاً للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص، الأعمال التجارية المرتبطة بالمخدرات. وهذا أمر يصب في مصلحة الجميع.

إن الأهمية الحاسمة لتنظيم انتخابات ذات مصداقية في الوقت المحدد بما يتفق تماماً مع الدستور محل تقدير واسع النطاق. ولا تزال الاستعدادات التقنية والزخم السياسي ليوم الانتخابات المتفق عليه في ٥ نيسان/أبريل، على المسار الصحيح وهي متقدمة بشكل أكبر، مقارنة مع الانتخابات السابقة. إن التحديات الأمنية حقيقية، ويجب التصدي لها بشكل استباقي وواقعي، بغية تعزيز أقصى قدر من الشمول،

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا وكندا والهند واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه عناية أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/721، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): عندما كنت هنا آخر مرة قبل ثلاثة أشهر في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7035)، سلط الضوء على المسار الإيجابي فيما تشهد أفغانستان

وفي لقاءاتي مع قيادات جيران أفغانستان وشركائها الإقليميين، سمعت مخاوف تتمحور حول الشكوك الحالية. وتضمن ذلك احتمال حدوث اضطرابات، في فترة ما بعد ٢٠١٤، إذا ما حصل فراغ يمكن أن يشجع على انتشار الإرهاب والإجرام الدوليين المرتبطين بتنظيم القاعدة، مع تداعيات على المنطقة برمتها. والأهم من ذلك، يمثل عام آخر قياسي من زراعة الخشخاش وإنتاجه، أنتج خلاله ٥٥٠٠ طن من الأفيون، مصدر قلق بالغ. إن ذلك الخطر لا يهدد الصحة والأمن والرفاه الاقتصادي لأفغانستان فحسب، بل المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع.

إن المدنيين هم الذي لا يزالون يعانون من وطأة الصراع. بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ٢٧٣٠ حالة وفاة، و ١٦٩ ٥ إصابة، مما يشكل ارتفاعا قدره ١٠ في المائة عن نفس الفترة من عام ٢٠١٢. ولا تزال بيانات البعثة تظهر بأن جماعات المعارضة المسلحة هي المسؤولة عن الغالبية العظمى من أولئك الضحايا. ومع اضطلاع القوات الأفغانية بزمام الأمور فيما يخص الأمن، فإن ذلك يجلب معه المزيد من المسؤوليات عن حماية المدنيين. وينبغي أن يشكل العمل على تأسيس فهم للالتزامات حقوق الإنسان، مع تعزيز شفافية المؤسسات الأمنية الأفغانية ومساءلتها، عنصرا هاما من عناصر التدريب والمساعدة الدولية، من أجل المضي قدما.

ومن المرجح زيادة الاحتياجات الإنسانية. حيث لا تزال أفغانستان بلدا يعاني من الفقر المزمن، مما يفاقم حالة الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية والتراعات. ويمثل الشتاء مصدر ضغط إضافي. وحتى مع زيادة هذه الاحتياجات، تتزايد المخاطر بالنسبة لأولئك الذي يقدمون المساعدة. سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حتى الآن خلال عام ٢٠١٣، ٢٣٧ حادثة ارتكبت ضد العاملين في المجال الإنساني والمرافق والأصول

وتفادي أي ذريعة للحرمان من التصويت أو التأخير. ويشمل ذلك الشفافية بشأن أماكن التصويت وحالة مراكز الاقتراع، مع قرارات هامة يتعين اتخاذها خلال الفترة القادمة. ويتعين أن تسهم استطلاعات الرأي والحالة السياسية المحيطة أيضا في الوحدة الوطنية، ويتعين ألا تذكي التوترات أو تزيد من حدتها، بما في ذلك الانقسامات العرقية والطائفية.

ويمكن لجهود المراقبة، ليس يوم الانتخابات فحسب، بل وللبيئة في الفترة التي تسبق الاقتراع وتجميع النتائج، تعزيز الثقة. إنني أحث الدول الأعضاء، جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، على الإسهام في الجهود المبذولة في هذا الصدد.

ستشكل العلاقات الإقليمية لأفغانستان وتبوأها مكانها الصحيح في حوار متعاون، أفضل ضمان لاستقرار واستدامة أفغانستان وجيرانها على حد سواء في المستقبل. كما أرحب بشكل خاص بالزخم الإيجابي الحاصل في العلاقات بين أفغانستان وباكستان. وتشكل الزيارات الرفيعة المستوى الأخيرة دليلا على الاستعداد المتبادل لبناء الثقة والتعاون في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقد شجعتني الاستقبال الأخير للمجلس الأعلى للسلام في أفغانستان على أعلى المستويات في إسلام أباد. وثمة الآن اعتراف واسع النطاق في جميع أنحاء المنطقة بأن الحلول السياسية ستكون أساسية لإحلال السلام والأمن والازدهار بشكل مستدام.

ولا تزال عملية اسطنبول قلب آسيا، تظهر إمكانيات فيما يخص تعزيز العلاقات المتعددة الأطراف والنهج الإقليمية بشأن أفغانستان. وتجري متابعة التقدم الذي أحرز مؤخرا في المحادثات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني في جنيف عن كذب في كابول، حيث يمكن أن يسهم ذلك في إيجاد بيئة أكثر ملاءمة لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة كذلك.

نُهج شاملة، للتصدي للاقتصاد غير المشروع وتحسين الاتساق فيما يخص تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون.

وبينما لا أسعى بأي شكل من الأشكال لاستباق مناقشات المجلس بشأن ولاية مقبلة، فإنني أتوقع في هذه المرحلة استمرار الحاجة إلى بعثة متكاملة يُرشد عملها ليشمل مجالات أساسية، هي المساعي الحميدة لدعم العمليات التي تقودها أفغانستان، وقيادة الاتساق الإنمائي بين أصحاب المصلحة الدوليين، ورصد حقوق الإنسان والدفاع عنها، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على حقوق النساء والأطفال، فضلا عن تقديم المساعدات الإنسانية.

إنني أشكر أعضاء المجلس على تصريحاتهم الواضحة خلال المناقشات السابقة بأنهم يدعمون استقرار موارد البعثة خلال فترة السنتين المقبلة. ويجب أن تسترشد الميزانية بالضرورة بالولاية، التي لا تزال واسعة النطاق ومعقدة. وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على قيمة أثر البعثة على الصعيد الوطني، التي هي عبارة عن شبكة فريدة من نوعها. وتعد مكاتبنا الميدانية ضرورية من أجل الاضطلاع بما عهد إليها من مهام انتخابية ورصد حالة حقوق الإنسان، بوجه خاص. وسيستلزم تخفيض التمويل، على الأرجح، وللأسف الشديد، المزيد من الإغلاقات.

وتتلاحم العناصر الأساسية لعملية الانتقال في أفغانستان، وتظل الجهود بشكل عام في مسارها. ويتمثل الأمر الهام في هذا الوقت الحساس في تعزيز القدرة على التوقع. كما يجب أن نواصل تحلينا بالصبر وألا يكمل عزمنا، وأن نضمن استمرار تركيز الجهود المتبادلة بقوة على المصالح الاستراتيجية والأهداف النهائية، التي يرمي إلى تحقيقها الأفغان والمجتمع الدولي على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كوبيش على إحاطته الإعلامية.

الخاصة به..، بما في ذلك ٣٦ حالة وفاة و ٢٤ حالة احتجاز و ٤٦ إصابة و ٧٢ حالة اختطاف. وقد أعرب مجلس الأمن بالفعل عن إدانته الشديدة لحادثين مأساويين بشكل خاص خلال تلك الفترة. وبالنيابة عن الهيئات الإنسانية العاملة في أفغانستان، أود أن أعرب عن امتناني العميق لذلك.

كما أنه من المطلوب استمرار زخم برنامج التنمية لضمان الاستمرارية وإحراز تقدم طيلة عملية الانتقال السياسي القادمة. وفي خضم تقييم التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وفيما يخص وضع برنامج تطلعي، يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات عقد اجتماع خاص للمجلس المشترك للتنسيق والرصد في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

وشهدت بعض المجالات، مثل الانتخابات تحقيق نتائج مشجعة، لكن المطلوب بذل جهود أكبر في مجالات أخرى، مثل تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة. وقد أشار آخر تقرير للبعثة إلى أن السلطات الأفغانية قد سجلت المزيد من البلاغات المتعلقة بارتكاب عنف ضد النساء، طبقا لذلك القانون خلال العام الماضي، لكن لا تزال مع ذلك، الملاحظات القضائية والإدانات متدنية. وتمثل زيادة مستويات البلاغات تطورا إيجابيا، ولكن يجب أن تترافق بإرادة حقيقية لإنفاذ المحظورات القانونية فيما يخص الممارسات التي تلحق الضرر بالنساء، بما في ذلك ملاحقة الجناة قضائيا.

ويبدو دور البعثة، وبشكل أعم دور الأمم المتحدة في أفغانستان، محل تقدير واسع النطاق. وجرى الاقرار بالحاجة إلى المزيد من الاتساق والفاعلية داخل الأمم المتحدة. ويجب تقديم المساعدات بطريقة تعزز وتوطد قدرة المؤسسات الأفغانية على تقديم الخدمات لشعبها، وذلك تمشيا مع الأولويات الوطنية المتفق عليها. ويشمل ذلك بذل المزيد من الجهود المتكاملة على نحو متزايد في جميع هيئات الأمم المتحدة دعما لاتباع

٢٠١٢ ذروة المرحلة الانتقالية، مما يمهد الطريق أمام أفغانستان للشروع في عقد التحول. ومنذ حزيران/يونيه، تولت قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن في جميع أنحاء البلد، مثبتة قدرتها المتزايدة على الدفاع عن البلد والقيام بذلك بثقة وتصميم.

وإذ تقترب نهاية عام ٢٠١٣، يتطلع الأفغان إلى عقد التحول. ويدل هذا المعلم البارز، على التقدم الذي أحرزته أفغانستان تجاه تحقيق السلام الدائم، ويمثل بدء مرحلة جديدة من التعاون مع المجتمع الدولي. في العام الماضي، جددنا شراكاتنا الدولية ووقعنا عددا من اتفاقات الشراكة الاستراتيجية مع العديد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة. وفي أيار/مايو من العام الماضي، وقع الرئيس كرزاي والرئيس أوباما اتفاق الشراكة الاستراتيجية الدائم. وتلا ذلك مفاوضات شاملة لمدة ١٥ شهرا، وبعد ذلك، استكمال نص الاتفاق الأمني الثنائي.

وأقر ٢٥٠٠ ممثل أفغاني الاتفاق خلال انعقاد جلسة استشارية للمجلس الأعلى في الشهر الماضي بكابل. وأعاد القرار الذي اعتمد في نهاية انعقاد المجلس التأكيد على أنه ينبغي للاتفاق أن يكفل سلام أفغانستان وأمنها وتنميتها، وينبغي له أن يقترن بخطوات ملموسة تُتخذ بشأن مسائل محددة في الفترة المفضية إلى التوقيع على الاتفاق. وعلى النحو الذي جددت تأكيده قيادة جمهورية أفغانستان الإسلامية، فإن تلك الخطوات تنطوي على استخدام التدابير الرامية إلى إنهاء الغارات العسكرية على المنازل الأفغانية وإطلاق المفاوضات بين المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان وحركة طالبان. ونحن على يقين من أنه سيت توقيع الاتفاق الأمني الثنائي في الوقت المناسب. وكخطوة تالية، أفغانستان مستعدة للشروع في المفاوضات الرسمية على الاتفاق بشأن مركز القوات لوجود منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان ما بعد عام ٢٠١٤،

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود شكركم سيدي الرئيس على قيادتكم للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وأغتتم هذه اللحظة أيضا لأرحب بتقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان (S/2013/721) وأوجه شكري أيضا إلى صديقنا العزيز، الممثل الخاص كوبيش على حضوره اليوم، وقيادته المقتدرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

إن جلستنا هنا في كانون الأول/ديسمبر، التي تأتي هذا الشهر بعد مرور ١٢ عاما على توقيع قادة الأحزاب السياسية في أفغانستان على اتفاق بون، لتذكرة واضحة بالتقدم المحرز في أفغانستان منذ سقوط نظام حركة طالبان. وبيعت شهر كانون الأول/ديسمبر في أنفسنا أجواء الأمل التي سادت في بون عام ٢٠٠١، عندما كانت الوحدة تلوح في الأفق، وكان التخلص من شبح العنف والتعصب يبدو ممكنا، وكانت رؤية أفغانستان بوصفها وطنًا للجميع، وطن التسامح والاعتدال، تتشكل.

وقد أحرزنا تقدما كبيرا منذ تلك الأيام، وشهدنا العديد من الأهداف توثي ثمارها. فأكثر من ٦ ملايين لاجئ أفغاني عادوا إلى البلد بعد أن أجبروا على العيش خارج ديارهم لسنوات بسبب الحرب والصراع. وتقوم دولتنا الآن على دستور ديمقراطي. وبوسع ملايين الأفغان الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ويتمتع الشعب الأفغاني بحرية وحقوق أكثر مما كانوا عليه منذ عقود من الزمن. وعلى الرغم من أننا نواجه التحديات ونواصل إشراك أولئك الذين يسعون إلى عكس مسار التقدم الذي أحرزناه، فإننا نتقدم بخطى حثيثة نحو اتخاذ مواقفنا بصورة مستقلة، وتولي زمام أمور مستقبلنا لتحقيق أفغانستان يعمها السلام والأمن.

ويكتسي هذا العام على وجه الخصوص أهمية بالغة بالنسبة للنهوض بأهدافنا وتوطيد الإنجازات التي حققناها. ويمثل علم

بالإضافة إلى الأمن والانتقال السياسي، وفي ضوء انسحاب القوات الدولية في نهاية عام ٢٠١٤، نحن نعمل على تعزيز التفاهم والتعاون الإقليميين من أجل كفالة نجاح العملية الانتقالية لأفغانستان. في الأشهر القليلة الماضية، كثفنا جهودنا الرامية إلى زيادة الاتصال مع البلدان المجاورة والبلدان في المنطقة. والرئيس كرزاي على اتصال مع قادة المنطقة لتعزيز التنمية والتعاون الأمني، مع التركيز على المرحلة الانتقالية وما بعدها، في نيودلهي وإسلام آباد وطهران ودوشاني وبيجين، وكذلك في مؤتمر قمة شنغهاي للتعاون المعقود في بيشكيك. واتفق القادة على أن لهم مصلحة استراتيجية في أفغانستان وأن السلام والاستقرار في البلد يكتسيان أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وإذ نمضي قدما، علينا الاستفادة من جميع أشكال التعاون، ولا سيما عملية اسطنبول.

وبينما نمضي قدما بثبات نحو عقد التحول، من الضروري المحافظة على النجاحات التي تحققت على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية. ويعتمد إحراز التقدم على الحفاظ على حقوق جميع الأفغان، ولا سيما النساء والفتيات، والتقييد بسيادة القانون وتعزيز التحول الاقتصادي. والاستمرار في الشراكة مع المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح في هذه المجالات، على النحو المبين في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. ونحن مصممون على الوفاء بالتزاماتنا ذات الصلة ونأمل في أن يكون المجتمع الدولي بالمثل ثابتا في وعوده لأفغانستان.

وإذ أتكلم اليوم في جلسة المجلس هذه المعقودة في كانون الأول/ديسمبر، آخذا في الاعتبار المعالم المستقبلية والتي مررنا بها مؤخرا، والتحديات والفرص الماثلة في المستقبل، فإنني أستذكر مرة أخرى الروح التي كانت سائدة في بون. وعرفنا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر قبل ١٢ عاما بأن التحديات التي كانت ماثلة أمامنا عظيمة. لكننا كنا ندرك أيضا الإمكانيات

مما سيواصل شراكتنا الأمنية والدفاعية الدائمة مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

ونحن نعد للمرحلة المقبلة، وهي الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في الوقت المناسب يجسد توافق الآراء الوطني المتين بشأن مسار أفغانستان المستقبلية ومركزها بوصفها دولة ديمقراطية يعمها السلام والازدهار. وتحقيقا لهذه الغاية، تسير الأعمال اللوجستية والتقنية التحضيرية بزخم. وقد أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة القائمة النهائية لـ ١١ مرشحا رئاسيا ونوابهم. وسجل أكثر من ٣ ملايين ناخب أسماءهم للانتخابات، ثلثهم من النساء. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في الفترة التي تسبق الانتخابات. وإذ نمضي قدما نحو المرحلة النهائية للأعمال التحضيرية، فقد وضعت المؤسسات الأمنية الوطنية الأفغانية استراتيجية شاملة لضمان الأمن في يوم الانتخابات.

ويتطلب تحقيق مستقبل سلمي لأفغانستان التوصل إلى حل سياسي للصراع. ويظل التواصل مع المعارضة المسلحة، وبناء الثقة والانخراط في محادثات السلام أمورا محورية في جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. على الرغم من حدوث بعض الانتكاسات، نحن نعمل على تجديد الزخم في عملية السلام. وفي هذا الصدد، ما برحت الحكومة تنخرط باستمرار على الصعيد الإقليمي، مطلقة مرحلة جديدة من الحوار بين قيادتي أفغانستان وباكستان من خلال الاجتماعات الثنائية والثلاثية في لندن وكابول وإسلام آباد. ونحن ملتزمون التزاما تاما بنجاح المصالحة، ونحن ندرك أن إحراز مزيد من التقدم يتوقف ليس على الجهود المتفانية التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة فحسب، بل أيضا على الصوت الموحد للمعارضة من أجل السلام.

في أروزغان، حيث تتركز الجهود العسكرية وجهود إعادة الإعمار الأسترالية، تتولى قوات الأمن الوطنية الأفغانية الآن مسؤولية الأمن، إلا أن أستراليا ستواصل دعم قوة المساعدة الأمنية الدولية في عام ٢٠١٤ من خلال توفير المدربين والمستشارين في كابول وقندهار على أن تُلحق بمقرها الرئيسي.

وبعد عام ٢٠١٤، ستظل أستراليا ملتزمة ببعثة التدريب وتقديم المشورة والمساعدة التي يقودها حلف شمال الأطلسي. ولكن الترتيبات القانونية ستكون أحد الاعتبارات الرئيسية بالنسبة لأستراليا. والتوصل إلى اتفاق أمني ثنائي بين أفغانستان والولايات المتحدة شرط أساسي لأي التزام أسترالي بعد عام ٢٠١٤. وإننا نرحب بتصديق اللويا جيرغا على ذلك الاتفاق ونحث على سرعة توقيعه.

والمجتمع الدولي سيعتبر الانتخابات ذات المصدقية والشاملة والشفافة في عام ٢٠١٤ معلماً بارزاً وحاسماً. وهذا التزام أساسي بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. ونحن نقر بالدور الداعم المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التحضير للانتخابات وتشجيع عملية انتخابية تشمل جميع قطاعات السكان وتزيد المشاركة، خاصة من قبل النساء. وأستراليا نفسها تساعد على بناء مؤسسات انتخابية أكثر فعالية، وزيادة مشاركة الناخبين من خلال إزكاء الوعي الوطني.

وإحراز الحكومة الأفغانية مزيداً من التقدم في تحقيق أولويات الإصلاح التي تم تحديدها بشكل مشترك والمتفق عليها في مؤتمر طوكيو أمر حيوي بالنسبة لأفغانستان كيما تحقق هدف الاعتماد على الذات، وكذلك بالنسبة لقدرة المجتمع الدولي على الحفاظ على مستويات لم يسبق لها مثيل من الدعم. وقد اضطلعت الأمم المتحدة ذاتها بدور بالغ الأهمية

الهائلة للتغيير وإنشاء أفغانستان ينعم بالاستقرار والسلام والديمقراطية والرخاء. وإذ نصل إلى عام ٢٠١٤، نوطد بقوة تقدمنا المحرز في المؤسسات الدستورية التي أنشئت قبل ١٢ عاماً، بروح من الأمل والتفاؤل التي كانت حية في بون، ومع الالتزام بالاستفادة من المنجزات الكبيرة للسنوات العشر الماضية والمحافظة عليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص يان كويش على قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان على تفانيهم. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير زاهر تانين، على مشاركته المُنعة في نيويورك.

وحققت القوات الأفغانية والدولية تقدماً ملموساً في تحسين الأمن في جميع أرجاء أفغانستان على مدى العقد الماضي. وخفضنا من قدرة تنظيم القاعدة على إعداد الهجمات الإرهابية وشنها. وخفضنا سيطرة حركة طالبان في الإقليم، الأمر الذي كان يوفر ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المرتبطة به.

وقد هيأ التقدم المحرز على الصعيد الأمني الظروف حيث يجري توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على المدى الطويل.

كان ذلك هو أول موسم قتالي في ظل وجود قوات الأمن الوطنية الأفغانية في موقع المسؤولية الأولى عن الأمن في جميع أنحاء البلاد. وقوات الأمن الوطنية الأفغانية تجري الآن ٩٥ في المائة من العمليات التقليدية وتتولى التخطيط بنسبة ١٠٠ في المائة.

العام بشأن دور بعثة الأمم المتحدة في المستقبل. سنعمل مع الشركاء لضمان أن تحظى الولاية المتجددة بدعم الحكومة الأفغانية وأن توفر لها الموارد المناسبة لضمان أن تكون البعثة قادرة على أداء دورها.

في الختام، وكما أشار الأمين العام، فإن أفغانستان تدخل عامها الأخير من الانتقال السياسي والأمني في بيئة من عدم اليقين. ولكن المجتمع الدولي ملتزم بمساعدة الحكومة الأفغانية لضمان ألا ينعكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس خلال العقد الماضي للنساء والرجال والأطفال في أفغانستان. وعلى أفغانستان أن تغتنم الفرصة قبل أن يحدث ذلك، ونحن لدينا الأمل والتفاؤل بأنها سوف تفعل ذلك توطيداً لأسس دولة مستقرة وآمنة ومزدهرة.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. في الوقت نفسه، أشكر سعادة السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، على بيانه.

تعرب رواندا عن تقديرها للتقدم الكبير الذي أحرزته أفغانستان في السنوات القليلة الماضية، ولا سيما في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، فإن عملية الانتقال في أفغانستان ما زالت تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك الأوضاع الأمنية والإنسانية الباعثة على القلق الشديد، إلى جانب زراعة الأفيون. وفي واقع الأمر، فإن أمن المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، كما لاحظ الأمين العام في تقريره (S/2013/721)، يشكل مصدر قلق كبير.

وفي هذا السياق، يدين وفدي بشدة الهجمات في مقاطعة أوروبوزغان في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر وفي مقاطعة فارياب في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى وفاة تسعة من العاملين

في دعم التنمية في أفغانستان وسوف تواصل القيام بذلك بعد الانتقال الأمني.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، يجب ألا تفقد أفغانستان مكاسب السنوات الاثني عشر الماضية. وعلى وجه الخصوص، يجب أن ينفذ القانون بشأن القضاء على العنف ضد المرأة بشكل كامل، ونحن نشجع أفغانستان على استكمال وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. كما نحث على استمرار الحماية لجميع الأشخاص، بما في ذلك الأطفال والعاملين في مجال الإعلام والمحتجزين. ونحن ندين الاعتداءات ضد العاملين في المجالين الإنساني والإنمائي، والتي أصبحت أكثر تواتراً.

وتؤيد أستراليا عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان. ونرحب بالتزام أفغانستان وباكستان بالعمل معا بشأن عملية السلام. وأستراليا، كرئيس للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، تعمل على تعزيز دور نظام جزاءات طالبان من خلال تيسير تلك العملية.

وأود أن أشير إلى ما جاء في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٣ التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أن صناعة المخدرات في أفغانستان تشكل تهديداً رئيسياً للاستقرار، وتساعد على تمويل التمرد وتقوض الحوكمة. وكما نعلم، لا يوجد حل سريع لذلك. والأمر يتطلب اتباع نهج شامل يتضمن تدابير أمنية ناجعة، وإنفاذ القانون وإيجاد سبل عيش بديلة قابلة للاستمرار. ولا بد أن تكون بقيادة أفغانية وأن تحظى بدعم كامل من السلطات والمجتمعات المحلية.

ودعم مجلس الأمن المستمر لأفغانستان أمر ضروري. وكمنسق مجلس الأمن وحامل القلم بشأن أفغانستان، تركز أستراليا الآن على تأمين ولاية قوية لبعثة الأمم المتحدة في آذار/ مارس من العام القادم. ونلاحظ بعناية بالغة توصيات الأمين

قدموا التعهدات في مختلف مؤتمرات المانحين للوفاء بتلك الالتزامات. كما نحث المجتمع الدولي على مواصلة شراكته مع الحكومة الأفغانية، لا سيما في ظل إطار طوكية للمساءلة المتبادلة.

وأود أن أحتتم بالتأكيد على أن رواندا ستواصل دعم الحكومة الأفغانية في إنجاز المرحلة الانتقالية وخلال عقد التحول الذي بدأ. ونكرر دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة العاملة لدعم السلطات الأفغانية في تعزيز السلام والاستقرار وإعادة بناء البلد من خلال التزام إقليمي قوي، وخاصة فيما يتعلق بأمن الحدود ومكافحة المخدرات.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كويش، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أفغانستان. وأذربيجان تقدر عاليا عمله الدؤوب وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز السلام والأمن في البلد. وأشكر أيضاً السفير تانين على بيانه، الذي يحدد بوضوح آراء حكومته وتحليلها بشأن العمليات الأخيرة المتعلقة بأفغانستان.

في غضون أسبوعين تحديداً، ستدخل أفغانستان السنة الأخيرة والحاسمة الأهمية في انتقالها السياسي والأمني. وتقرير الأمين العام (S/2013/721) يحدد التقدم المحرز في بعض المجالات خلال الفترة قيد الاستعراض.

ويصف أيضاً التحديات المعقدة التي ما زالت تواجه البلد والجهود التي تبذلها أفغانستان للتصدي لها بدعم من المجتمع الدولي. ونظراً للصعوبات التي تواجهها الفترة الانتقالية، فإن من الأهمية بمكان الإسراع بتنفيذ الالتزامات المتبادلة بين أفغانستان وشركائها الدوليين. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي المشاركة بنشاط في عملية تحقيق الاستقرار في

في المجال الإنساني. وندعو الحكومة الأفغانية إلى أن تبذل قصارى جهدها لضمان مساءلة مرتكبي تلك الجرائم.

لقد أحرزت الحكومة الأفغانية تقدماً واضحاً في التحضير للانتخابات الرئاسية ومجالس المحافظات في العام المقبل. ويسر رواندا أن نلاحظ إشراك النساء في القوائم الانتخابية كمرشحات وموظفات في الانتخابات. مع ذلك، يؤسفنا عدم وجود مرشح مؤهل من الإناث لخوض الانتخابات الرئاسية. فالمشاركة المتزايدة للمرأة تسهم في شرعية العملية الانتخابية وشفافيتها. ولذلك، ندعو قوات الأمن الوطنية الأفغانية إلى اتخاذ التدابير الأمنية الضرورية للسماح للنساء بالتمتع بحقوقهن السياسية والتصويت في الانتخابات بشكل مستقل في انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية.

ورواندا تلاحظ بقلق عميق الارتفاع في إنتاج الأفيون في أفغانستان، ذلك المخدر الذي تترتب عليه عواقب خطيرة فيما يتعلق بصحة المستهلكين، فضلاً عن الأمن والاستقرار والتنمية في البلاد والمنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الحكومة الأفغانية ومبادرات شركائها الدوليين، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لمواجهة تلك الآفة. والقضاء على زراعة ذلك المخدر يتطلب اتباع نهج شامل وكلي في إطار استراتيجية طويلة الأمد للأمن والتنمية وبناء القدرات المؤسسية.

إن تحسين العلاقات وتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها بشأن طائفة واسعة من القضايا، وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام والمصالحة والأمن الإقليمي والتنمية والمساعدة الإنسانية، أمر بالغ الأهمية للسلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. وفي هذا السياق، يسعدنا تنفيذ أطر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين أفغانستان ومختلف شركائها الإقليميين.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نكرر دعوتنا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية الذين

من المسائل، بما في ذلك السلام والمصالحة والتحديات الأمنية الإقليمية والتنمية الاقتصادية والمساعدة الإنسانية، أهمية بالغة لتحقيق مستقبل سلمي ومستقر للبلد والمنطقة بأسرها. وعليه، فإننا نرحب بتفاعل أفغانستان النشط مع مختلف شركائها في الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء.

ونشدد أيضا على أهمية عملية قلب آسيا بوصفها منتدى إقليميا فريدا للحوار والشراكة، ويهدف إلى تعزيز الأمن والثقة والتعاون مع أفغانستان ويقتضي التنفيذ الفعلي للمشاريع والأنشطة العملية في إطار تدابير بناء الثقة الستة جميعا توفير طرائق تمويل بديلة تماما. ونتطلع إلى نتائج الدراسة التي أعدها فريق من الخبراء في اجتماع كبار المسؤولين المقبل المقرر عقده في كانون الثاني/يناير في نيودلهي.

وتتشاطر أذربيجان وأفغانستان علاقات استراتيجية وأخوية تستند إلى تعاون ثنائي قوي. ومع استعداد القوة الأمنية الدولية للانسحاب في العام المقبل، تواصل أذربيجان تعزيز تلك العلاقات عن طريق تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات وبرامج التدريب إلى أفغانستان في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتستند مشاركتنا في الأجل الطويل في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وعزمنا المعلن على الاشتراك مع منظمة حلف شمال الأطلسي في بعثة معنية بالتدريب وتقديم المشورة والمساعدة إلى أفغانستان لما بعد عام ٢٠١٤، إلى شواغلنا الأمنية الإقليمية وعزمنا الأكيد على العمل على توطيد الاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها. وما تزال أذربيجان تمثل جزءا لا يتجزأ من الجهود الجماعية المبذولة في أفغانستان. وهي قادرة على الإسهام بقدر كبير في مجال توفير القوات والتدريب وتقديم المساعدة المالية، فضلا عن قدراتها المتنامية في مجال النقل العابر.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن أفغانستان لم تعد في مفترق الطرق ما دامت اتخذت خيارا لا رجعة فيه بمواصلة

أفغانستان في الأجل الطويل. وينبغي تقديم المساعدة بطريقة يمكن التنبؤ بها تحقيقا لذلك الغرض.

وسيشهد العام ٢٠١٤ العديد من الأحداث الهامة المتعلقة بعملية توطيد سيادة أفغانستان ووحدها الوطنية التي ستحدد مستقبل البلد. وعلى وجه الخصوص، فإن الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة ستزيدان تعزيز الأسس السياسية للسلام والاستقرار وتحقيق التنمية في البلد. ونرحب بأوجه التقدم الهامة والخطوات التي اتخذت خلال الفترة السابقة للانتخابات، من قبيل وضع القائمة النهائية للمرشحين، واتخاذ التدابير الرامية إلى التشجيع على تسجيل المرشحات وتعزيز شمول الناخبين، فضلا عن تعزيز أمن العملية الانتخابية. ونؤيد دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى الالتزام بإجراء انتخابات سلمية واحترام حق الشعب الأفغاني في ممارسة حقه في التصويت.

وتشكل كفالة السلام وتحقيق المصالحة الوطنية عنصرا أساسيا من عناصر الاستقرار والوحدة الدائمين في أفغانستان. ويجدر الثناء على الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال أنشطة التوعية التي يضطلع بها المجلس الأعلى للسلام، وتنفيذ البرنامج الأفغاني للسلام والمصالحة. وفي الوقت نفسه، نلاحظ عدم إحراز تقدم في توطيد عملية السلام على الصعيد الرسمي، ونؤكد على ضرورة هئية الظروف الملائمة لإجراء محادثات شاملة للجميع. ويجب أن تستند هذه العملية إلى أساس الاحترام الكامل للدستور الأفغاني، ويجب أن تحافظ على طابع يتسم بقيادة وملكية أفغانيتين. ويجب عدم التهاون مع أي محاولات ترمي إلى تقويض استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية، علاوة على انتكاس الإنجازات الديمقراطية التي تحققت على مدى سنوات طويلة.

ويكتسي تعزيز الحوار بين أفغانستان وتعاونها مع جيرانها القريين وغيرهم من الشركاء الإقليميين بشأن طائفة واسعة

بطريقة سلسلة ومأمونة. وندعو المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة بطريقة نشطة بهدف مساعدة أفغانستان على تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد وبطريقة ناجحة.

ثانيا، تشعر الصين بالقلق إزاء تزايد عدد الحوادث الأمنية التي أسفرت عن وفيات بين المدنيين، وخصوصا بين النساء والأطفال. ونحث الأطراف المعنية على التقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لكي تكفل حماية المدنيين بشكل فعال. وتدعم الصين الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الأفغانية فيما يتعلق ببناء قدرات الشرطة العسكرية كي تتمكن من الاضطلاع بمسؤوليتها عن حفظ الأمن والسلامة في جميع أنحاء البلد على نحو أفضل، ولكي تكفل اختتام مرحلة الانتقال الأمني بصورة ناجحة. وينبغي أن تولي الأطراف المعنية الاعتبار الكامل لضرورة الحفاظ على السلامة والاستقرار في أفغانستان، فضلا عن ضمان انتقال المسؤوليات الأمنية إلى أفغانستان على نحو منظم ومطرّد.

ثالثا، تؤيد الصين عملية مصالحة يقودها الأفغان أنفسهم. ويتولون زمام أمرها وتؤيد الصين الجهود التي يضطلع بها المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان بغية تحقيق المصالحة. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مساعدة الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني على تحمّل المسؤولية إزاء المضي قدما نحو تحقيق المصالحة الوطنية، وتهيئة بيئة خارجية مواتية لذلك. وترحب الصين بالدور الإيجابي الذي يضطلع به جيران أفغانستان، وبالمساعدة التي يقدمونها في ذلك الصدد.

رابعا، تشجع الصين الحكومة الأفغانية على إيلاء مزيد من الاهتمام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحت المجتمع الدولي على الوفاء بتعهداته فيما يتعلق بتقديم المساعدة في أقرب وقت ممكن، فضلا عن زيادة كفاءة المساعدة التي يقدمها. ومن الأهمية بمكان زيادة الإسهام في المجالات ذات

السير على درب بناء دولة آمنة ومكتفية ذاتيا. وقد كافح الشعب الأفغاني منذ وقت طويل، وقدم تضحيات كبيرة من أجل تحقيق ذلك الهدف. وأود أنؤكد مجددا على تأييد بلدي القوي لسيادة أفغانستان ووحدها وسلامتها الإقليمية، علاوة على عزمنا على الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني الشقيق في تحقيق تطلعاته.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه. يتسم عام ٢٠١٣، الذي يوشك على الانقضاء، بأهمية كبيرة بالنسبة لأفغانستان. فقد اكتملت تسمية المرشحين للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤ في حين دخلت الأعمال التحضيرية للانتخابات مرحلتها النهائية بالفعل. وفي الوقت نفسه تحرز قوات الأمن الوطنية الأفغانية تقدما جيدا، إذ بدأت تحمّل المسؤولية عن توفير الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد. وقد ساعدت جميع تلك الإنجازات على وضع أساس جيد لمضي البلد نحو مرحلة التحول المقبلة. وترحب الصين بذلك التطور.

ومع ذلك، ما تزال أفغانستان تواجه في هذا الوقت مهمة بالغة الصعوبة فيما يتعلق باستعادة الاستقرار والتعمير. وتؤيد الصين التقدم الذي أحرزته أفغانستان في تعزيز عملية للسلام والمصالحة يتولى زمام أمرها الأفغان، بهدف تحقيق السلام والاستقرار والتنمية بصورة دائمة وفي موعد مبكر. وأود في ذلك الصدد الادلاء بالنقاط الخمس التالية.

أولا، ترحب الصين بالجهود التي بذلتها مختلف قطاعات المجتمع الأفغاني في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات في عام ٢٠١٤، وتأمل أن تواصل الحكومة الأفغانية اتخاذ تدابير فعالة لضمان إجراء الانتخابات

الصين مستعدة لمواصلة تزويد أفغانستان بالمساعدات من خلال القنوات المتعددة الأطراف والثنائية. ونحن مستعدون للعمل مع المجتمع الدولي للقيام بدورنا في مساعدة أفغانستان على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة لأمد بعيد.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نرحب مرة أخرى بالسيد يان كويش، الذي نشكره على قيامه بعرض تقرير الأمين العام (S/2013/721). كما نرحب بالبيان الذي أدلى به السفير زاهر تانين. وسوف أدلي بخمسة تعليقات موجزة.

أولا، في ما يتعلق بالعملية الانتخابية، نحن نرحب بحقيقة أنه قد تم وضع أساس للانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الأقاليم ذات المصادقية - بعبارة أخرى، الانتخابات التي يمكن أن يقبلها الجميع. فالاستعدادات جارية على قدم وساق بوجود الإطار الانتخابي، والقائمة النهائية للمرشحين على الرئاسة، ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة التي تم إنشاؤها. في الوقت نفسه، يجب أن نواصل الإصرار على أن تكون العملية نزيهة وشاملة. وفي هذا الصدد، من اللافت وجود عدد كبير من النساء المرشحات لمقاعد مجالس الأقاليم، ووجود ثلاث مرشحات لمنصب نائب الرئيس. ومن المؤكد أن التدابير التي اتخذتها اللجنة المستقلة للانتخابات كان لها تأثير على تسجيل النساء. ونجاح الانتخابات خطوة هامة نحو مستقبل البلد واستدامته؛ ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نكفل تحقيق الأمن.

ثانيا، وكما يذكرنا السيد كويش، من المثبط للهمم أن الإرهاب، بمختلف أشكاله ومجالاته، يتواصل انتشارا وحتى تفاقما في بعض المناطق. ويستمر تصاعد عدد الأعمال الإرهابية وضحاياها، مع ما تخلفه من خسائر مأساوية في الأرواح ومن مصابين بجراح. والتدابير المستخدمة ذات أثر يتزايد تفاوتاً، ولا أحد، حتى من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال

الأثر المباشر على سبل عيش المواطنين. وينبغي إعطاء الأولوية لمجالات الزراعة والتعليم والصحة. ومن المهم أيضا مساعدة أفغانستان على زيادة قدرتها على إنشاء الوظائف وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على نحو يساعد على تحسين المستوى المعيشي للسكان، ومن ثم القضاء على التربة الخصبة لأعمال الإرهاب وإنتاج وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

خامسا، ينبغي زيادة تحسين التعاون الإقليمي بشأن مسألة أفغانستان. وينبغي أن يحترم التعاون في هذا الصدد الشواغل المشروعة لبلدان المنطقة. ومن الضروري إعطاء دور هام للمنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون. والصين على استعداد لمواصلة تقديم الدعم والمشاركة بطريقة نشطة في التعاون الإقليمي في أفغانستان، بما في ذلك، استضافة الاجتماع الوزاري الرابع لعملية اسطنبول في العام القادم. ونحن على استعداد للاضطلاع بدورنا في صون السلم الإقليمي وتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان.

لقد لقي العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال العام الماضي قبولا حسنا لدى مختلف قطاعات المجتمع الأفغاني والمجتمع الدولي بأسره. وتؤيد الصين مواصلة عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في إطار ولايتها لتعزيز التعاون والتنسيق مع الحكومة الأفغانية والأطراف المعنية، بغية تمكينها من القيام بدور أفضل. كما أن الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لاستكشاف السبل والوسائل التي تمكن بعثة الأمم المتحدة من تادية دور فعال في عام ٢٠١٤ وما بعده.

إن الصين وأفغانستان جارتان صديقتان. وما فتئت الصين تلتزم بتطوير العلاقات الثنائية، وهي تشارك بنشاط في إعادة إعمار أفغانستان. وبروح المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة، وفي ضوء الاحتياجات الحقيقية لأفغانستان، فإن

إلى أفغانستان تعاوناً قيماً من خلال أنشطة التحقق، وعن طريق تعزيز القانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان، والمتابعة بعناية للحوادث الحقيقية التي تسبب الإصابة بجروح في صفوف المدنيين.

أخيراً، أود الإشارة إلى التجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة. إن غواتيمالا ستواصل تأييد الوجود القوي للأمم المتحدة بغية كفالة أن تواجه أفغانستان، مدعومة من المجتمع الدولي، عام ٢٠١٤ وما بعده بما يلزم. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الأهمية بمكان للحكومة المقبلة أن تتمكن من الاعتماد على الاستقرار والاستمرارية وإمكانية التنبؤ من أجل كفالة الانتقال المنظم. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المستصوب تمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً أخرى - دون إحداث أي تغييرات رئيسية في ولايتها، ومع استمرار الأنشطة الأساسية ذاتها. علاوة على ذلك، يتعين تزويد بعثة الأمم المتحدة بالموارد الكافية بغية تمكينها من الوفاء الكامل بولايتها.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد يان كوبيش على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان، وعرض تقرير الأمين العام (S/2013/721). ونشكر أيضاً السيد زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه المفصّل.

يسرنا أن نلاحظ أنّ التقرير قيد النظر اليوم، مقارنة بالتقارير السابقة، هو أكثر ملاءمة وموضوعية في تقييم اتجاهات الحالة في أفغانستان، التي لا تزال تثير بعض القلق. ومع ذلك، نلاحظ للأسف أن التقرير لم يتطرق مرة أخرى إلى الطابع الحقيقي للتهديد المنبثق من حركة طالبان/القاعدة، إذ لا يأتي على ذكر أي من المنظمين، وكذلك الحال بالنسبة إلى غيرهما من الجماعات المسلحة الإرهابية التي أدت أنشطتها العدوانية في البلد إلى زيادة عدد القتلى المدنيين والعسكريين الأفغان. وتظهر حدة هذه المشكلة من خلال الهجمات التي

الإنساني، بمأمن من الخطر الناجم عن العمل الإرهابي. مثال على ذلك، نحن نستنكر الهجمات الإرهابية التي شنت مؤخرًا في إقليمي أوروغغان وفارياب نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

إنني أذكر ذلك لأنه لا يمكننا أن نترك وراءنا فراغاً أمنياً عندما تنسحب القوات الدولية في نهاية عام ٢٠١٤. ومن المحتم أن يقابل الانسحاب تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية، بحيث تصبح مستعدة على النحو الواجب لمواجهة التحديات والتهديدات التي تلوح في الأفق. وهذا يعني أيضاً تبديد الغموض الحالي الذي يسود أفغانستان. وثمة مثال محدد هو موافقة اللويا جيرغا الاستشارية على إبرام اتفاق أممي ثنائي مع الولايات المتحدة. والمهم الآن إبرام هذا الاتفاق، حتى تتمكن منظمة حلف شمال الأطلسي أيضاً من المضي قدماً في تحديد المهمة الموكلة إليها، وهي المهمة التي يتعين على مجلس الأمن أن ينظر فيها.

ثالثاً، يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام خلال الأشهر الأخيرة. إننا نعرف من تجربتنا الخاصة أن العملية طويلة وشاقة: في حالة غواتيمالا، استغرق الأمر عدة عقود قبل التوقيع على اتفاق السلام. لذلك، نشدد على أهمية مواصلة التحرك نحو تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها رئيس المجلس الأعلى للسلام تجاه تنفيذ عملية أفغانية وطنية يقودها الأفغان. من ناحية أخرى، يشجعنا الحوار المتزايد بين أفغانستان وباكستان بشأن السلام والاستقرار اللذين يتحققان بدعم من التعاون الاقتصادي.

رابعاً، لقد اعترفت التزامات طوكيو بأهمية صون التقدم المحرز وتعزيزه في مجال حقوق الإنسان طوال العقد الماضي، بغية كفالة تحقيق التنمية لأفغانستان في المستقبل. وينبغي لحماية حقوق النساء والأطفال أن تظل أولوية. وعندما يتعلق الأمر بالضحايا المدنيين، تبدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

ونحن من جهتنا، جاهزون لمواصلة التفاعل مع الناتو في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤، على أساس أنه سيكون لمهمة التحالف الجديدة قاعدة قانونية دولية ملائمة في صيغة قرار لمجلس الأمن. وبدون ذلك، قد تنهار قانونيا الاتفاقات العملية القائمة في أفغانستان حاليا. ونرى أنه بعد إتمام مهمة إحلال الاستقرار، لن تكون الوحدات الأجنبية بحاجة إلى البقاء في البلد.

ولا ريب لدينا في أن تصاعد تأثير المقاتلين قد يسر إنتاج المواد الأفيونية وزاده بنسبة ٥٠ في المائة هذه السنة. وهناك إحصاء مروّج - إن عدد المدمنين على المخدرات في أفغانستان أكثر من مليون شخص، أي ما يعادل ٣ في المائة من السكان الأفغانيين تقريبا. وعلاوة على ذلك، ووفقا للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، إن من هذا المجموع ٣٠٠ ٠٠٠ طفل. وهذه المسألة، التي تشكل تهديدا للسلام والأمن، ليس في أفغانستان فحسب، بل في المنطقة والعالم بأسره، تستدعي جهودا جماعية ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة. ولا يمكن تجاهل المشكلة بالقول إنه ليس في ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية بند متعلق بمكافحة المخدرات. لقد حان الوقت لكي ننظر، بلا انحياز، إلى صيغ التعاون الممكن بين الناتو ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، في مكافحة المخدرات والفرص المهدورة، ولا سيما أن لدى منظمة معاهدة الأمن الجماعي خبرة راسخة في اجتثاث تدفقات المخدرات في محيط الحدود الشمالية لجمهورية أفغانستان الإسلامية.

إن روسيا تدعم دعما كاملا جهود الحكومة الأفغانية في التقدم الذي تحرزه في عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك عبر الحوار بين المجلس الأعلى للسلام وممثلي المعارضة المسلحة، في ظل دور كابول القيادي، وعلى أساس المبادئ الثلاثية المعروفة تماما: إلقاء الأسلحة، والاعتراف بدستور جمهورية أفغانستان الإسلامية وقطع العلاقات بحزم مع تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى.

شنتها المعارضة في فصل الربيع، بما في ذلك الاستيلاء على عدد من مناطق البلد التي تشمل أجزاء من كابل. ويبدو من وقت إلى آخر كما لو أن هناك، في قرار منظمة حلف شمال الأطلسي القاضي بسحب وجودها العسكري من أفغانستان، عنصرا معيناً يدعو إلى الطمأنينة ويخدم مصلحتها الذاتية.

وإننا لا نتفق مع هذه النهج للنوايا الحسنة، ولا سيما أن المقاتلين يعتمون إثبات كل قدرتهم التدميرية أثناء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤ - التي تمتنى بصدق إجراءها الناجح من أجل الشعب الأفغاني الصديق.

إننا نشعر بقلق بالغ حيال تزايد أنشطة الإرهابيين في الأقاليم الأفغانية الشمالية - الشرقية الثلاثة، بدخشان، تخار وكوندوز. فقد تزايدت تلك الأنشطة في تشرين الأول/أكتوبر وحده بنسبة ٣٠ في المائة. وارتفع عدد المقاتلين من حركة طالبان والحركة الإسلامية لأوزبكستان في تلك الأقاليم إلى ٥ ٠٠٠ شخص. إلا أنه قبل ثلاث سنوات إلى خمس كان شمال أفغانستان أكثر هدوءا ورخاءا إلى حد بعيد. ولا نخفي حقيقة أننا نشعر بالقلق إزاء الحالة التي قد تتصاعد في جمهورية أفغانستان الإسلامية ومنطقة آسيا الوسطى المحاذية، عقب انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وفي هذا الصدد، يمكننا أن نطرح سؤالاً منطقياً. ما مدى ملاءمة تسريع نقل المسؤولية عن الأمن في البلد من الوجود العسكري الدولي إلى العسكرية الأفغانية، وجعل ذلك كله يتبع خطأ زمنياً لانسحاب مفروض بشكل مصطنع؟ وإلى متى ستواكب قوات الائتلاف المهام المنوطة بها من مجلس الأمن لإحلال الاستقرار والتحصير لقوات أفغانية أمنية وقوات لإنفاذ القوانين وأخرى مسلحة فعالة وقابلة للبقاء؟ كل هذه المسائل تستدعي إبلاغاً مفصلاً وناقدا للذات من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لمجلس الأمن في نهاية العام المقبل.

واحترام جهود الحكومة الأفغانية في تهيئة الظروف المؤاتية للاستقرار طويل الأمد في البلد والمنطقة، على أساس الشراكة الودية القائمة تقليديا بين روسيا وأفغانستان. وهذا منسجم مع المصالح الوطنية لبلدنا، ويسهم في تنمية مستقرة ومتعددة القطاعات للمنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازي على حادث الطائرة العمودية الذي أودى للتو بحياة ستة افراد أمريكيين في أفغانستان.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إعرابكم عن التعازي.

وأود أن أرحب بعودة ممثلنا الخاص كوبيش إلى المجلس وأشكره على إحاطته الإعلامية. وبالنيابة عن حكومة بلدي، أوجه تقديرنا أيضا إلى أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وجميع أفراد الفريق القطري التابع للأمم المتحدة على جهودهم التي شكلت مساهمات أساسية بينما حقق الأفغانيون إنجازات كبرى لبلدهم. ونرحب أيضا بالسفير تانين، ونشكره مجددا على ملاحظاته ومشاركته القيمة.

يمكننا أن نجد الدليل على التغييرات التحوُّلية في أفغانستان في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠١٣. فمنذ عام ٢٠٠٠، تحسَّنت مرتبة أفغانستان في المؤشر بنسبة ٦٠ المائة، أكثر من أي بلد آخر. وبدون أن نغفل التحول الملحوظ الذي حققته أفغانستان في ١٢ سنة خلت، أود اليوم أن أتطرق إلى المرحلة الانتقالية الأمنية والسياسية والاقتصادية الجارية.

ففي الجانب الأمني، تولَّت القوات الأمنية الوطنية الأفغانية مسؤولية ريادية عن الأمن في جميع أنحاء البلد، بمساعدة عسكرية الولايات المتحدة وحلفائنا الكثيرين. وهذا التطور البارز سجَّل أيضا تحوُّلا في المهمة الرئيسية للقوة الدولية

وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه مع انسحاب الوحدات الدولية من أفغانستان، والتقدم في إنشاء القوات الأمنية الوطنية الأفغانية، سيتلاشى الحافز لدى المعارضة المسلحة للدخول في اتفاق. وحكاية مكتب قطر، الذي يُفترض أن حركة طالبان قد أغلقتة مؤقتا، حتى بدون أن تنتظر تلبية مطالبها، هي مجرد دليل آخر على ذلك. وإنما إذ نأخذ هذا في الحسبان، نعتقد أن إبداء المرونة فيما يتعلق بتخفيف نظام جزاءات مجلس الأمن حيال حركة طالبان، لن يكون ممكنا إلا إذا اتخذت حركة طالبان خطوات نحو التسوية.

وإننا نتشاطر الرأي بشأن ضرورة تنشيط وتعزيز دور التعاون الإقليمي بالمساهمة في انبعاث أفغانستان بصفتها دولة مسالمة ومستقلة ومزدهرة اقتصاديا. ونحن مقتنعون أن المنصبة المثلى لمضافة الجهود الإقليمية لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هي منظمة شنغهاي للتعاون، التي تتمثل فيها كل بلدان المنطقة تقريبا، بما فيها أفغانستان. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه من غير المبرر تركيز التأكيد المفرط أحيانا على عملية إسطنبول. فقيمتها المضافة لم تثبت بعد. والمشاركة في اجتماعات الأفرقة العاملة متدنية غالبا، وقد أبدى عدد من الدول اهتماما ضئيلا بمجرياتهما.

إن تحقيق نتائج بارزة في إحلال الاستقرار في أفغانستان غير ممكن إلا عبر جهودنا الجماعية. فإذا أردنا تحقيق الحد الأقصى من النتائج مع شركائنا الخارجيين، لا بد لنا من تنسيق جهودنا. وقد وفَّرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مساعدة قيِّمة. ولن يتنامى دورها إلا مع انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

ونحن بدورنا سنواصل جهودنا الناشطة لتحقيق استقرار الحالة في أفغانستان، وذلك ثنائيا وبالمشاركة معا في مشاريع إقليمية واسعة النطاق، تهدف إلى ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة للبلد ومنطقة آسيا الوسطى. وقد دعمنا بثبات

الأفغاني، وهو حدث سوف يوطد المكاسب الأخيرة ويوفر منبرا قويا في المستقبل لتحسين الحكم.

من الناحية الاقتصادية، قدمت الولايات المتحدة وشركاؤها الدوليون في العقد الماضي مساهمة كبيرة في تقدم أفغانستان. فعلى سبيل المثال، عملنا على بناء أو ترميم ما يزيد على ٣ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق، ووضعنا كوابل من الألياف الضوئية تربط أبناء أفغانستان أحدهم بالآخر وتربطهم بالبلدان الأخرى وتجعل من السهل على الأفغان الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والخدمات التعليمية. إننا إذ نتطلع قدماً إلى المستقبل، أيدنا بقوة رؤية للتعاون الإقليمي تسمى طريق الحرير الجديد. وأعلن وزير الخارجية كيري في الأسبوع الماضي عن دعمنا لذلك المشروع، أي مشروع نقل خط كهرباء بقوة ١ ٠٠٠ ميغاواط يربط بين وسط آسيا وجنوب آسيا، وسيمكن ذلك من استخدام الطاقة الكهربائية المولدة في وسط آسيا في أفغانستان وباكستان. ونقدر جهود البنك الدولي وبنك التنمية الإسلامي للنهوض بمشروع وسط آسيا وجنوب آسيا - خط بقوة ١ ٠٠٠ ميغاواط. ونأمل من المانحين الآخرين أن ينضموا إلينا في دعم هذه المبادرة الواعدة.

وبوجه العموم، نحن مقتنعون بأن توسيع نطاق ربط أفغانستان بجيرانها في وسط آسيا سوف يعزز بدرجة كبيرة من قدرتها على تنويع اقتصادها وزيادة التجارة لديها وهيئة المزيد من الفرص لأبناء شعبها وتعزيزها. ووفقاً لذلك، نؤيد تأييداً كاملاً هدف أفغانستان المتمثل في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٤.

إن التقدم الذي أحرز في أفغانستان ارتكز جزئياً على مساهمات المختصين في التنمية والموظفين العاملين في المجال الإنساني في مساعدة السكان المحليين على توصيف كل مشروع. وربما تعرضهم جهودهم إلى مخاطر شديدة. ففي هذا العام، وقع بالفعل أكثر من ٢٣٠ حادث عنف استهدفت

للمساعدة الأمنية من القتال إلى تدريب القوات الأمنية الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة لها ومساعدتها. وفي هذا الصدد، تُظهر نتيجة المداولات الأخيرة التي أجراها المجلس الأعلى بشأن الاتفاق الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة وأفغانستان أنّ الشعب الأفغاني يدعم بأغلبية ساحقة الشراكة التي أوصلتنا إلى هذه النقطة ويريد الحفاظ عليها.

إنّ إبرام الاتفاق الأمني الثنائي فوراً سيكون إشارة هامة للأفغانين بأنّ مصالحهم ستكون محمية وأنّ شواغلهم المتعلقة بالمستقبل ستُعالج. والولايات المتحدة ملتزمة، في روح الاتفاق الأمني الثنائي، بأن تبقى شريكا قويا في دعم جهد الشعب الأفغاني لتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية.

وبالالتفات إلى المرحلة الانتقالية السياسية، إنّ حكومة بلدي متشجعة بالتقدم الذي أحرزه الأفغانيون في التحضير لانتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٤. فقد سنّ قانونان انتخابيان رئيسيان. وجرى تعيين مفوضين للانتخابات والشكاوى. وأنجزت قائمة المرشحين، وكلّ من القوائم الرئاسية تمثل ائتلافا ذا قاعدة واسعة، أساسية لضمان أن تكون لجميع الفئات مصلحة في العملية ونتيجتها.

وشأن الأمم المتحدة والبلدان الأخرى التي دأبت على دعم تنمية أفغانستان، تدعم الولايات المتحدة بقوة تلك العملية الديمقراطية، لكنني أؤكد أننا لا نؤيد ولا نفضّل أيّ حزب أو مرشح بذاته. فاختيار الرئيس ومسؤولي الأقاليم يعود كليا إلى الشعب الأفغاني. وستواصل الولايات المتحدة مساعدة الحكومة الأفغانية، وبخاصة هيئاتها الانتخابية، فضلا عن البرلمان والمجتمع المدني، في جهودهم لتعزيز النظام الانتخابي ومنع التزوير.

ويجدونا وطيده الأمل في أن تثبت الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في نيسان/أبريل بأنها اللحظة الحقيقية لتوحيد الشعب

المجلس اليوم. بفضل قيادته الدينامية ودوره الفعال في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإنه ما انفك يساهم في تثبيت الاستقرار في أفغانستان. ونرحب أيضاً في المجلس بالسفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، ونقدر تقديراً كبيراً البيان الذي أدلى به والمنظور الذي تشاطره معنا. إن أفغانستان تقف على عتبة عام هام جداً. وسوف يقوم شعب أفغانستان باتخاذ خطوات هامة في الأشهر المقبلة لتحديد مصيره. ونتمنى لأشقائنا وشقيقاتنا في أفغانستان النجاح في تفاوضهم على عمليات انتقال سياسية وأمنية واقتصادية صعبة.

يتطلب الانتقال السياسي عملية انتخابية سلسة وعملية مصالحة شاملة ومتكاملة. إن إجراء انتخابات شاملة وشفافة وموثوقة وفي أواها سيكون له مردود نافع على جهود السلام والاستقرار. تقوم حكومة أفغانستان بتحضيرات واسعة للانتخابات. ولا بد من التطرق في مراحل مبكرة من التخطيط إلى التحديات الأمنية المتعلقة بالعملية الانتخابية كما شدد على ذلك الأمين العام.

يجب البدء بعملية سلام ومصالحة شاملتين وبقيادة ومملكة أفغانية، ولا بد من القيام بها فوراً وبنجاح. إن أي تسوية سياسية ستكون مركزية في تلك العملية. ونهيب بجميع أصحاب المصالح اغتنام هذه الفرصة ودعم جهود السلام. فذلك أمر حتمي لعكس مسار دوامة الصراع المدمرة. إن باكستان بدورها لن تتحيز إلى أي طرف، أو تحايي أحداً، أو تتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، ولا ينبغي لأي دولة أخرى أن تفعل ذلك. ولا بد من أن يكون لدى الشعب الأفغاني الاستراتيجية اللازمة والحيز السياسي لاتخاذ قراراته بنفسه.

سوف تواصل باكستان بذل كل ما بوسعها لمساعدة أفغانستان في الإبقاء على عملية المصالحة. وبناء على طلب

هؤلاء الموظفين، مما عرض للخطر الأفغان والموظفين الدوليين والمتطوعين الذين يعملون في شراكة معهم. وقبل ثلاثة أسابيع فقط، وقعت هجمات منفصلة في مقاطعتي أوروغان وفارياب أودت بحياة تسعة من العاملين في مجال المساعدة. تعرب حكومتي عن أصدق مشاعر المواساة والعزاء لأسر ضحايا جميع هذه الهجمات. ونهيب بجميع الأطراف في أفغانستان التحلي بالحياد ومراعاة حقوق الإنسان الأساسية للموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية.

أخيراً، إننا إذ نأخذ في الحسبان الاستمرارية في العملية، تأمل حكومتي في أن يقر المجلس، في آذار/مارس ٢٠١٤، تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة عام. لا تزال البعثة تؤدي دوراً حيويًا في أفغانستان ولا نرى حاجة في الوقت الراهن إلى تغيير الإطار الزمني أو النطاق الأساسي لولايتها. ويجب علينا أيضاً أن نكفل توفر الموارد الكافية للبعثة للاضطلاع بأولوياتها العديدة الهامة التي تشمل تنسيق المساعدة الإنسانية وغيرها، وتقديم الدعم للدبلوماسية الإقليمية، والعملية السياسية، ورصد حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات وتنمية القدرات.

في الختام، أود أن أقتبس كلمات قائد لا يزال إرثه عالقا في أذهاننا. ”في تاريخ الأمم“، لاحظ نيلسون مانديلا أن ”الأجيال السابقة بما تمتعت به من فطنة تركت بصماتها على نقاط تحول هامة جداً باستغلالها للزمن الحاضر المتاح لها، وحققت ذلك بتصميم وإبداع“. واليوم، فإن قادة أفغانستان وأبناء شعبها والمجتمع الدولي جميعهم أمامهم خيارات متاحة لاستغلالها. وتأمل حكومتي بأن نستغل الوقت الراهن لعله يتسنى لنا في عام ٢٠١٤ مواصلة العمل في شراكة دائمة، من أجل قيام أفغانستان أكثر أماناً وأكثر ازدهاراً وأكثر اتحاداً.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص جان كوبيش على إحاطته الإعلامية الشاملة أمام

تربط بين شعبي باكستان وأفغانستان أو أواصر قوية من حيث الجغرافيا والتاريخ وصلة القربى. تلك الروابط لا يمكن أبداً أن تضمّر أو تنقطع. إن قيام أفغانستان سلمية، ومستقرة، ومتمحدة، ومزدهرة يصب في مصلحة باكستان. لقد قال رئيس الوزراء شريف خلال زيارته الأخيرة إلى كابل "إن استقراركم يعني استقرارنا".

تركز باكستان في تطوير علاقاتها مع أفغانستان على ثلاثة أبعاد متشابكة، وهي بالتحديد، عملية السلام والمصالحة الأفغانية؛ علاقة ثنائية قوية وشاملة مع التشديد على التجارة والشراكة والاقتصادية؛ والتعاون الاقتصادي الإقليمي.

نقدر التقييم الإيجابي للأمين العام للارتباط البناء بين باكستان وأفغانستان بشأن التعاون الاقتصادي والمسائل الأمنية والعملية السلمية. لقد أشار اليوم السيد كوبيش إلى الزخم الإيجابي الذي تحقق في العلاقة بين باكستان وأفغانستان من أجل بناء الثقة وتعزيز التعاون. وأرحب بملاحظاته.

يتواصل رئيس الوزراء شريف مع القيادة الأفغانية لمتابعة رؤيته من أجل حوار سلمي ومزدهر. وفي الاجتماعات الثلاثة التي انعقدت في إسلام آباد، ولندن وكابل، صمم رئيس الوزراء شريف والرئيس حامد كرزاي على صياغة شراكة استراتيجية تتصدى للتحديات المشتركة التي يمثلها التطرف والإرهاب، وصمما على العمل من أجل التنمية الاقتصادية التي تنفع شعبي أفغانستان وباكستان والمنطقة بأسرها.

وقد اتفق بلدانا على تعزيز الترابط، بما في ذلك من خلال طريق للسيارات يربط بين بيشاور وكابل وخطوط للسكك الحديدية بين بيشاور وجلال آباد وشامان وسبين بولدك. ونعترّم تنفيذ مشروع للطاقة الكهرومائية على نهر كونار. ونحن واثقون من أن بلدنا سيتمكنان من تعزيز التجارة الثنائية لتصل إلى نحو ٥ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٥.

القيادة الأفغانية، ناشدت باكستان طالبان الدخول في حوار مع الحكومة الأفغانية. لقد أطلقنا سراح سجناء من طالبان، بمن فيهم الملا عبد الغني برادر وبيسرنا حوار مع المجلس الأعلى للسلام. ولا تزال قيادتنا على منخرفة أرفع مستوى مع ذلك المجلس الذي يقوم بجهود جديرة بالثناء من أجل السلام بقيادة السيد صلاح الدين رباني.

نرى ضرورة لاستكشاف أي إمكانية تنطوي عليها عملية الدوحة أو أي عملية مماثلة للإسراع في وتيرة المصالحة والتسوية السياسية.

إن التخفيض التدريجي في أعداد القوات الدولية للمساعدة الأمنية التابعة للناو في أفغانستان لا يجب أن تؤدي إلى فراغ أمني. ومن الحيوي أن تكون تلك الترتيبات قائمة إلى ما بعد عام ٢٠١٤ لتوطيد دعائم الاستقرار في أفغانستان وفي البلدان المجاورة لها. إن القوات الأمنية الأفغانية والمؤسسات الأفغانية تحقق زيادة في القدرات والكفاءات، كما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2013/721). ومن الجدير بالذكر أن تحويل اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلام سيتطلب قدراً أكبر من الاعتماد على نمو وموارد محلية قوية. ويشير تقرير الأمين العام إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي بسبب عدم اليقين المحيط بالانتقال السياسي والأمني. ويمكن عكس مسار ذلك بانخراط المجتمع الدولي بهمة في تقديم المساعدة والاستمرار فيها من أجل إعادة إعمار أفغانستان وتنميتها الاقتصادية. ذلك ليس هاماً من أجل الجدوى الاقتصادية فحسب، بل من أجل الاستقرار السياسي.

إن باكستان على الرغم مما تعانيه من أزمة في الموارد تساهم في إعادة بناء اقتصاد أفغانستان. وقد أعلن رئيس الوزراء نواز شريف خلال زيارته الأخيرة إلى كابل عن زيادة مساعدتنا المقدمة لإعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان، من ٣٨٥ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار.

وينبغي عدم السماح للمتشددين بالتسبب في تصاعد التوتر على نحو متكرر بزرع الفتنة بين قوات أمن الحدود من الجانبين. والأهم من ذلك، ينبغي أن نجري اتصالات منتظمة بين القوات المسلحة وأجهزة الاستخبارات في البلدين لمنع تقلب الأوضاع المتكرر بمحاذاة الحدود.

ودور الأمم المتحدة في دعم الشعب والحكومة الأفغانيين سيكون حاسماً خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٤. واتفق مع الأمين العام في أن الأمم المتحدة ينبغي أن تركز على المساعي الحميدة ودعم العمليات السياسية التي يقودها الأفغان واتباع نهج متماسكة لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة.

وأود أن أختتم بياني بالاقتراب مما ذكره رئيس الوزراء نواز شريف خلال زيارته إلى كابول مؤخراً:

”إن باكستان لديها مصلحة حيوية في نجاح أفغانستان وفي مسيرتها نحو السلام والتنمية وأنا أؤكد لكم أن باكستان ستقف على أهبة الاستعداد وستدعم الشعب الأفغاني في كل خطوة على الطريق“.

السيد كندنغا - بريكي (توغو) (تكلم بالفرنسية):

أشكر السيد يان كوبيش على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2013/721) وعلى عمله الممتاز بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الرغم من الظروف القاسية للغاية. وأود أيضاً أن أشكر السفير ظاهر تانين على مداخلته.

لا تزال أفغانستان تواجه العديد من التحديات على الرغم من الجهود الهائلة التي أدت إلى إحراز تقدم ملموس. والحالة على صعيد الأمن وحقوق الإنسان وقضية المخدرات لم تتحسن بأية صورة. ولم يحدث تحسن يُذكر في الوضع السياسي. وعلى وجه الخصوص، لا تزال عملية السلام والحوار يسيران في طريق مسدود. وبالنظر إلى الوضع، فإننا

وأكدنا لأفغانستان على الاستغلال الأمثل لاتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان، وذلك لتيسير وصولها إلى الأسواق الخارجية عبر الموانئ والطرق البرية الباكستانية. كما زاد التواصل على مستوى الشعبين. ففي هذا العام، انضم ٦٠٠ طالب أفغاني آحر إلى الآلاف غيرهم الذين يكملون بالفعل تعليمهم العالي في باكستان.

وعلى الصعيد الإقليمي، اتفقنا أيضاً على تسريع المشاريع الأقاليمية، بما في ذلك مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، والمعروف باسم CASA-1000، وخط أنابيب الغاز الذي يربط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، والمعروف باسم "TAPI".

وينبغي للمجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية، العمل على تهيئة الظروف المواتية للعودة المبكرة وإعادة الإدماج المستدامة لأكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني مسجلين وغير مسجلين لا يزالون في باكستان. وقد حددت باكستان إقامتهم ومركزهم القانوني حتى نهاية عام ٢٠١٥. وباكستان لن تكون قادرة على استيعاب تدفقات جديدة من اللاجئين.

وتقرير الأمين العام يشير إلى مستويات قياسية لزراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون في أفغانستان. وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها يؤججان عدم الاستقرار ويقوضان الظروف الصحية والأمنية لمئات الملايين من البشر، كما ذكر السيد كوبيش في إحاطته الإعلامية اليوم. وباكستان متضررة بشكل مباشر من تجارة المخدرات. ونحن نشترك في الجهود الإقليمية المبذولة في هذا الصدد ونأمل أن تتمكن الحكومة الأفغانية من القضاء على زراعة الخشخاش بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية.

إن من واجبنا تأمين الحدود بين باكستان وأفغانستان من خلال اليقظة الدائمة والإدارة الفعالة والاتصالات الآتية.

ونحن نأسف للزيادة المطردة في عدد الخسائر في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال حيث زادت بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بالعام الماضي. ونشعر بقلق بالغ إزاء حالة الأطفال الذين يتعرضون لمعاناة عشوائية تفوق الوصف. وفي مواجهة هذه المأساة التي لا تبدو لها نهاية في الأفق، لا يسعنا إلا أن نعرب عن تقديرنا للجميع، ولا سيما الفريق العامل الحكومي التقني المعني بالأطفال والتراعات المسلحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبعثة، لجهودهم الدؤوبة لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال.

وفي نهاية المطاف، سيتم التغلب على العوامل المؤدية إلى انعدام الأمن من خلال تعزيز الموارد البشرية والمؤسسات الأمنية فيما تسحب القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وفي هذا الصدد، نحث على الاستمرار في بناء قوات الشرطة المحلية الأفغانية على الرغم من الهجمات المستمرة ضدها. وللأسف، فإن هذه الهجمات لا تستثني الأمم المتحدة والشركاء ذوي الصلة والمنظمات الإنسانية، وكذلك البعثات الدبلوماسية. ونحن ندين تلك الأعمال الحقيرة التي لا يمكن تبريرها، ونطالب مرة أخرى بتحديد الجناة ومحاکمتهم وفقا للقوانين المعمول بها.

وفي هذا السياق، نرحب بالاتفاق الأمني الثنائي بين السلطات الأفغانية وحكومة الولايات المتحدة الذي تم التوقيع عليه مؤخرا والذي صادق عليه المجلس الأعلى (اللويا جيرغا) الاستشاري ونأمل أن يساعد على تعزيز الأمن في جميع أنحاء البلد، وبالتالي الحد من العنف.

تعمل الأمم المتحدة والشركاء الدوليون مع السلطات الأفغانية لتهيئة الظروف المواتية للسلام وتعمير البلد في ظل ظروف غياب الأمن التي ذكرناها آنفا.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تحتاج أفغانستان إلى مساعدة بشأنها في التعامل مع مشكلة المخدرات. والحقيقة أن مكافحة المخدرات لا تزال مشكلة خطيرة بالنسبة لأفغانستان،

ندعو جميع الجهات السياسية الفاعلة إلى تجديد الالتزام بهذه العملية. ونحث رئيس المجلس الأعلى للسلام على مواصلة اتخاذ مبادرات من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة، وندعو بعثة الأمم المتحدة إلى مواصلة جهودها للحد من التوترات العرقية والقبلية.

ومع ذلك، فإن ثمة جانبا إيجابيا حيث يستمر التقدم الملموس في علاقات أفغانستان مع البلدان الأخرى في المنطقة. ويصدق الشيء نفسه على تنفيذ عملية كابول بشأن تنسيق المساعدة الإنمائية.

لا تزال الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات المزمع عقدها في العام المقبل محط اهتمام بالنسبة للسياسيين الأفغان والمجتمع الدولي بأسره. وتظهر التحضيرات التقنية والمؤسسية جارية ونشر قوائم المرشحين، فضلا عن تعيين أعضاء اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية ورصد موارد لوجستية ومالية كبيرة لتنفيذ مهمتهم بفعالية، التزام الحكومة بإجراء الانتخابات في الوقت المحدد وفي ظل ظروف أفضل.

وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لضمان أمن الناخبين ومسؤولي الانتخابات على السواء خلال هذه المرحلة الهامة من تاريخ أفغانستان. والعنف الذي يلقي بظلاله على العملية، ولا سيما مقتل أحد مسؤولي الانتخابات في مقاطعة قندوز، يُذكرنا بأن حركة طالبان والفصائل المسلحة الأخرى لن تدخر وسعا لتخريب العملية الانتخابية من أجل منع الناخبين من أداء واجبهم المدني.

والعنف الذي يتخلل التحضيرات للانتخابات يمثل مؤشر أعلى أن مناخ انعدام الأمن في البلد يزداد خطورة، لدرجة أنه خلال الشهور الثلاثة الماضية، زادت الحوادث الأمنية بنسبة ٧٤ في المائة والاشتباكات المسلحة بنسبة ٤٨ في المائة.

على إحاطته الإعلامية وعلى عمله كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، على بيانه.

وأؤيد البيان الذي سيدي به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة.

كما أود أيضا أن أقدم التعازي إلى الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، بعد حادث الطائرة الهليكوبتر الذي أودى بحياة ستة جنود أمريكيين.

الآن وإذ تلوح في الأفق الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، يمكننا إجراء تقييم أفضل للطريق الذي قطعته أفغانستان على مدى الـ ١٢ عاما الماضية. ما كان بالكاد يمكن تخيله في عام ٢٠٠١، أصبح واقعا اليوم. وإذا نجحت الانتخابات، سيكون البلد قد حقق إنجازا هاما في منتصف الطريق، يمكن أن يعده قليلا عن سنوات الحرب الأخيرة، ويقوده إلى السلام والاستقرار.

إن الانتخابات الناجحة، هي تلك التي تجري في موعدها والتي يقوم خلالها المرشحون بحملاتهم الانتخابية بحرية وبسلام وباحترام متبادل. وهي تلك الانتخابات التي يتم خلالها ضمان مشاركة الجميع بدون استثناء، بمن في ذلك النساء، والتي يجري خلالها ضمان سلامة الناخبين والمرشحين، والتي يمكن خلالها للناخبين، وخاصة الناخبات الذهاب إلى مراكز الاقتراع، دون التعرض لضغط نفسي أو معنوي. وهي أيضا انتخابات يقبل نتائجها أكبر عدد ممكن من الأشخاص، لأن الاقتراع وفرز الأصوات يجريان فيها بشفاافية. إننا نرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن فيما يخص التحضير للانتخابات. ونحث على عدم ادخار أي جهد من أجل وضع إطار آمني قادر، ونؤكد أهمية ضمان الإشراف الواسع النطاق للمرأة على جميع مستويات العملية الانتخابية.

رغم اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات. وبلغت زراعة الخشخاش مستويات غير مسبوقه في البلد، بزيادة نسبتها ٤٩ في المائة. وبالنظر إلى الحالة، فإننا ندعو جيران أفغانستان وباقي الشركاء الدوليين إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة وتزويدها بالمساعدة اللازمة للتعامل بفعالية مع هذه الآفة، التي لها أيضا انعكاسات سلبية على السلم والأمن في المنطقة.

إن أفغانستان تتغير، لحسن الحظ ورغم كل شيء، في بيئة إقليمية مواتية تزداد فيها قوة تجارتها مع الدول الأخرى، على المستوى الثنائي أو من خلال الكيانات الإقليمية، ولا سيما في إطار عملية اسطنبول. ونشجع جميع البلدان المعنية على مواصلة العمل مع أفغانستان لمواجهة التحديات المشتركة. ونأمل أن يتواصل تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها ضمن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، والهادفة إلى تنفيذ عملية كابول، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

أخيرا، أود أن أثنى على الدعم الثابت الذي واصلت الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها تقديمه لأفغانستان. وأود أن أؤكد مجددا امتنان بلدي للسيد يان كويش، الذي أبان عن قيادة مثالية على رأس البعثة. وينبغي ألا يفوتني الشناء على السفير غاري كوينلان ممثل أستراليا ومجمل فريقه، على الدور المثير للإعجاب الذي اضطلعوا به فيما يخص استلام إدارة هذه المسألة من ألمانيا.

بينما ستغادر توغو المجلس في غضون أيام قليلة، فإننا نظل على استعداد، في إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لدعم أفغانستان في سعيها لاستعادة السلام والوفاق الوطني بشكل نهائي.

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود

أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كويش،

وأود أيضا أن تؤكد من جديد على مدى الجدية التي تنظر بها لكسمبرغ إلى مسألة منح الأطفال في النزاعات المسلح. ونرحب بحقيقة أن تقرير الأمين العام (S/2013/721) يتضمن معلومات عن الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة في حق الأطفال. ونظرا للنطاق الذي لا تزال تحدث به تلك الانتهاكات والاعتداءات، فإننا نحث البعثة على الاحتفاظ بما يكفي من القدرات من أجل حماية الأطفال، وفقا للقرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣).

في الختام، أود أن تؤكد من جديد إيماننا بأنه حتى تنجح عملية المصالحة الوطنية في أفغانستان، يجب أن يقودها الأفغان أنفسهم. وفي نفس الوقت، لا بد من إقامة تعاون وثيق مع الشركاء الإقليميين من أجل معالجة العديد من التحديات القائمة ليس في مجالي الاقتصاد والأمن فحسب، ولكن أيضا في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وستقوم البعثة في غضون ذلك، بالاستمرار في الاضطلاع بدور داعم هام بعد عام ٢٠١٤، ويجب توفير الموارد الكافية لها، من أجل القيام بمهامها.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2013/721) والممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر السفير تانين على بيانه الهام الذي أدلى به اليوم.

أود أولا الانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن حزننا في أعقاب الحادث الذي وقع اليوم في جنوب أفغانستان، والذي ذهب ضحيته ستة جنود أمريكيين، تابعين للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، والإشادة بعمل أفراد القوة، على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها في مواجهة الخطر من أجل بناء السلام في أفغانستان.

سيركز بياني اليوم على خمسة مجالات رئيسية هي: الأمن، وعملية السلام في المنطقة، والانتخابات، وإطار عمل طوكيو

إن الشوط الذي قطع منذ عام ٢٠٠١، واضح للعيان أيضا على مستوى عملية الانتقال الأمني. إن قوات الأمن الأفغانية، التي لم تكن موجودة قبل ١٢ عاما، والتي أنشئت بمساعدة المجتمع الدولي، تضطلع الآن بالمسؤولية الكاملة عن الإقليم الوطني. ورغم صعوبة المهمة، إلا أنها ترتقي إلى مستوى المسؤولية. لكن التحديات تظل هائلة. حيث لا تزال العناصر المناهضة للحكومة تعمل، وتزايدت بشكل مثير للقلق الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وأعداد الضحايا المدنيين جراء الصراع. وتتطلب تلك التحديات تعزيز القدرات الأمنية. ومن المهم أيضا وضع حد فوري لأي غموض بشأن نطاق بعثات الدعم الدولية لقوات الأمن الأفغانية، وإلا سنعرض للخطر حصيلة سنوات من العمل والتعاون.

فيما يخص مسألة حقوق الإنسان، يجب أيضا الحفاظ على التقدم الذي أحرز منذ عام ٢٠٠١. ومن المهم في هذا الصدد، محافظة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على استقلاليتها عن الحكومة، وعلى مصداقيتها أمام الشعب. كما أنه من المهم أيضا التصرف بشكل حاسم من أجل مكافحة ارتفاع مستويات التمييز وسوء المعاملة التي لا تزال المرأة الأفغانية ضحية لها. ونحن في هذا الصدد، قلقون للغاية جراء استنتاجات التقرير المشترك الذي أعدته البعثة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر، بشأن تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة. ولا يمكن إيجاد تفسير للنسبة المتدنية للوائح الاتهام الموجهة بموجب القانون، مقارنة مع عدد الشكاوى المقدمة. ويبدو أن الإفلات من العقاب هو القاعدة وليس الاستثناء. وتجدر الإشارة إلى أن التطبيق الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة، يشكل أحد الالتزامات الرئيسية في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتساهل بشأن هذه المسألة.

للمساءلة المتبادلة، وعمل الأمم المتحدة المستقبلي في أفغانستان. أولاً، فيما يتعلق بالمشهد الأمني، سمح تصميم وتفاني القوة

الدولية للمساعدة الأمنية، وقوات الأمن الوطنية الأفغانية لحكومة أفغانستان ببناء أسس دولة مستقرة وديمقراطية. وقد أثبتت قوات الأمن الوطنية الأفغانية جدارتها خلال أول موسم قتالي تتولى القيادة فيه.

لكن المكاسب التي حققتها هشة، وحركات التمرد ما زالت صامدة. ودعم منظمة حلف شمال الأطلسي والمجتمع

الدولي سيكون حيويًا لكفالة الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان. ونرحب بالقرار الذي اتخذته المجلس الأعلى في الشهر الماضي تأييداً للاتفاق الأمني الثنائي، ونأمل أن يتم التوقيع عليه الآن وبدون أي تأخير. ولن يكون بمقدور منظمة حلف شمال الأطلسي أن تخطط بصورة مناسبة لإقامة علاقة مستدامة ومتوازنة وطويلة الأجل إلا عندما يُبرم الاتفاق الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة وحكومة أفغانستان، كما قال ممثل أستراليا قبلنا.

والمسألة الرئيسية الثانية هي العمل على بناء منطقة مستقرة ومزدهرة. وتظل التسوية السياسية أفضل سبيل لكفالة إحلال السلام المستدام في أفغانستان. ونرحب بأسابيع الحوار بين قائدي أفغانستان وباكستان، الذي أثمر نتائج ملموسة. والمملكة المتحدة تؤيد تأييداً قويا تلك العلاقة الحيوية. وسيكون لجيران أفغانستان المباشرين أيضاً دور محوري في ذلك الجهد. ونرحب بدعم تلك البلدان المشاركة في عملية قلب آسيا وغيرها من المبادرات لتعزيز التجارة والرفاه الاقتصادي والأمن.

والمسألة الثالثة هي التحضيرات للانتخابات. فأفغانستان تشرع في المرحلة النهائية للتحضيرات للانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات، التي لم يعد يفصلنا عن موعد إجرائها سوى أربعة أشهر. والتحضيرات الفنية تتواصل بصورة جيدة. والإطار القانوني الجديد يُنفذ. وأكثر من ثلث

المشاركين في تسجيل الناخبين حتى الآن نساء. وتلك أبناء سارة.

وعلاوة على دعم المملكة المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد، فقد تعهدت في الأشهر الأخيرة بتقديم مساهمة أخرى قيمتها ١١ مليون دولار لبناء قدرات النساء المنتخبات في مجالس الولايات في العام المقبل لكفالة مراعاة أصواتهن في العملية الديمقراطية

وتشجع المملكة المتحدة حكومة أفغانستان على تمكين مراقبي الانتخابات مما يحتاجونه من فرص لمراقبة العملية الانتخابية، حتى يتسنى لهم تقديم التقارير، حين يحين وقت ذلك، بمصداقية إلى الشعب الأفغاني عن مدى شمولية الطريقة التي أجريت بها الانتخابات.

وتتعلق المسألة الرئيسية الرابعة بالتحدي الذي نواجهه بشأن ما تعهدنا به من التزامات في مؤتمر طوكيو في عام ٢٠١٢، فإن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة يظل خطة لجهود المجتمع الدولي بغية تحقيق التنمية في أفغانستان. وتمثل أولويات حكومة أفغانستان للعام المقبل في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، وتوظيف المكاسب المحققة في مجال حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء، مثلما أكدت زميلتنا ممثلة لكسمبرغ في وقت سابق.

إن اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد، المقرر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سيشجع للمجتمع الدولي وحكومة أفغانستان فرصة هامة لاستعراض التقدم، وتحديد أولويات ما بعد الانتخابات، والتخطيط للمؤتمر الوزاري بشأن التنمية الذي سيعقد في وقت لاحق هذا العام. وتتطلع المملكة المتحدة إلى الاشتراك في رئاسة ذلك المؤتمر.

من أهداف، وعن الصعوبات التي ما زالت قائمة. وفي ذلك الصدد، يقر التقرير بأهمية انتخابات عام ٢٠١٤ بغية تعزيز السلام والتعمير في أفغانستان واستكمال العملية الانتقالية على الصعيدين السياسي والأمني،

وبالتالي، فإننا نسلط الضوء على التقدم المحرز في التحضيرات للانتخابات ووجود قائمة أولية تضم ١٠ مرشحين للانتخابات الرئاسية، وسنحدد لاحقا العملية المقابلة المعنية بالمؤسسات الانتخابية المستقلة. وفي الوقت ذاته، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تجرى الانتخابات في إطار أمني مناسب يمكن أبناء الشعب الأفغاني من ممارسة حقوقهم بحرية. وعلى نحو خاص، نشجع الحكومة والمجتمع الدولي على كفالة وجود شريات ونساء ضمن عناصر الأمن، حتى يتسنى للنساء الأفغانيات ممارسة حقهن في انتخاب ممثلاتهن. وتشكل مشاركة النساء مشاركة كاملة في الانتخابات تحديا كبيرا. لكنها أيضا دليل هام على عملية انتخابية جامعة وشفافة.

وإذ نقر بالتقدم الكبير الذي تحقق على مدى العقد الماضي، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في أفغانستان وتمكين النساء الأفغانيات، فإننا ندرك التحديات، ونعتقد أنه لا بد من مشاركة النساء مشاركة كاملة في عمليتي السلام والمصالحة أيضا.

وكما قلنا في مناسبات أخرى، فإننا نعتقد أن تلك المشاركة يجب أن تكون أولوية استراتيجية في العملية الانتقالية. فالمشاركة الكاملة للنساء على جميع مستويات وقطاعات النشاط الاقتصادي أمر حيوي لكفالة بناء اقتصاد سليم ومؤسسات مستقرة وعادلة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا لا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء ارتفاع عدد ضحايا الهجمات الإرهابية من المدنيين. ومن بينهم عدد كبير من النساء والأطفال ممن قتلوا أو أصيبوا بجراح. ونكرر نداءنا العاجل لجميع الأطراف لكي تمثل

وأخيرا، وفيما يتعلق بمستقبل الأمم المتحدة في أفغانستان، فإن الأمم المتحدة تؤيد تأييدا حازما وجودا قويا للأمم المتحدة في أفغانستان. وستضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في العام المقبل، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، بغية الحفاظ على ما تحقق من مكاسب خلال العقد الماضي. ولتحقيق ذلك الهدف، سيتعين على المجلس أن يصدر تكليفا في آذار/مارس المقبل يعطي للممثل الخاص توجيهات واضحة بشأن ما نعتبره من أولوياتهما لعام ٢٠١٤ وما بعده، ويزوده بالأدوات اللازمة لتنفيذ تلك الولاية تنفيذًا فعالا.

ونتفق مع الأولويات المحددة في التقرير الفصلي للأمين العام. كما نتفق على ضرورة تمكين الأمم المتحدة من إقامة وجود على نطاق القطر لكي تضطلع بمسؤولياتها. ولكي تفعل الأمم المتحدة ذلك بصورة فعالة، يجب أن تحصل على الموارد التي تحتاجها فضلا عن دعم الحكومة المضيفة. كما نريد أن نرى الفريق القطري للأمم المتحدة يعزز أنشطته، لا سيما في مجال سيادة القانون.

وسيكون عام ٢٠١٤ عاما صعبا. وبتعهد بمواصلة دعمنا لحكومة أفغانستان وهي تسعى إلى بناء مستقبل أكثر سلاما وديمقراطية ورفاهيا لجميع الأفغان. وذلك من مصلحتنا المشتركة هنا اليوم.

السيد أويارثبال (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية): بادیء ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص كويش، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2013/721)، والسفير تانين، على مشاركته الهامة.

كما أود أن أعرب عن صادق التعازي في وفاة جنود الولايات المتحدة الستة في جنوب أفغانستان.

إن تقرير الأمين العام يعرض لمحة شاملة عن الظروف التي تجري فيها العملية الانتقالية في أفغانستان، وعمّا تحقق

أولاً، فيما يتعلق بالانتقال السياسي، فإن ضمان نجاح الانتخابات الرئاسية والمحلية في عام ٢٠١٤ سيكون المهمة الأكثر أهمية في الانتقال السياسي الأفغاني. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستعدادات الانتخابية الجارية التي تقوم بها الحكومة الأفغانية، بما في ذلك الانتهاء من إعداد قائمة المرشحين والانتهاؤ من تسجيل الناخبين. ولا بد من تعزيز الجهود الرامية لضمان أمن موظفي الانتخابات والناخبين وتحسين فرص الوصول لتشجيع المرأة على المشاركة. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تعزز دعمها لتلك الغاية، وذلك تعزيزاً لشرعية ونزاهة العملية. والمصالحة الوطنية، التي يملكها ويقودها الأفغان، خطوة هامة أخرى للمضي قدماً في عملية الانتقال السياسي. ونرحب بجهود مجلس السلام الأعلى في الآونة الأخيرة لتحقيق تلك الغاية، ونأمل أن تسفر هذه الجهود عن تحقيق تقدم ملموس في المستقبل القريب.

ثانياً، فيما يتعلق بالوضع الأمني، في حين أننا نرحب بالجهود الجارية لتعزيز قدرة قوات الأمن الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، فإن الارتفاع في عدد الضحايا المدنيين بنسبة بلغت ١٣ في المائة يبين أنه ما زالت هناك تحديات جسيمة. والاعتداءات الأخيرة على العاملين في المجال الإنساني والتنمية تزيد من قلقنا. ونحن ندين بشدة أعمال العنف هذه. ونكرر أن على جميع الأطراف أن تتخذ كل الخطوات الممكنة لضمان حماية المدنيين وأن تمثل للالتزامات بموجب القانون الدولي. والدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي لتعزيز قطاع الأمن الأفغاني وتحسين التعاون عبر الحدود ضروري للتصدي لتلك التحديات على نحو فعال.

ثالثاً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن حماية حقوق الإنسان، لا سيما النساء والأطفال، تمثل التزاماً رئيسياً قطعته الحكومة الأفغانية على نفسها في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وتتوقع من الحكومة الأفغانية مواصلة التحسينات التي أدخلت

للقانون الإنساني الدولي ويقدم مقترفو تلك الأعمال إلى العدالة.

لقد قطعت أفغانستان أشواطاً جبارة بقيادة حكومتها وبفضل الزخم الحاسم الذي أوجده شعبها دعم المجتمع الدولي، وهي بصدد الانتقال إلى مرحلة جديدة من الاستقلال والسيادة في عام ٢٠١٤. وأثناء تلك المرحلة الجديدة، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمهما إلى الشعب والحكومة الأفغانيين في بناء القدرات، وهما يضطلعان بمسؤولياتهما عن الحد إلى أدنى قدر ممكن من أثر العملية الانتقالية. وتتفق مع مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أنه من الأهمية بمكان كفالة ألا يُقوّضَ أثناء العملية الانتقالية ما أحرز من تقدم خلال الـ ١٢ سنة الماضية في مجال حقوق الإنسان. ونسلط الضوء بصورة خاصة على ضرورة تعزيز حقوق النساء والأطفال وحمايتها.

السيد أو ه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر الممثل الخاص، يان كويش، على إحاطته الإعلامية، معرباً عن كامل تأييدنا للعمل المتفاني الذي يقوم به الممثل الخاص وفريقه. كما أود أن أشكر السفير تانين على بيانه الهام.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تعازينا الحارة في فقدان جنود من الولايات المتحدة في تحطم طائرة عمودية في جنوب أفغانستان.

لقد حققت أفغانستان التقدم في عملية الانتقال لديها على الصعيد السياسية والأمنية والاقتصادية خلال العقد الماضي.

وإذ تدخل أفغانستان عامها الأخير من المرحلة الانتقالية، من المهم أن تكون المكتسبات التي تحققت مستدامة ولا رجعة فيها. وفي هذا السياق، أود أن أركز على أربعة مجالات رئيسية تتطلب مزيداً من الجهود.

القلق الوحيد في هذا الصدد يتمثل في دعوة حركة طالبان والفصيل المسلح من الحزب الإسلامي إلى مقاطعة الانتخابات والاعتداءات على أربعة من مكاتب تسجيل الناخبين التي راح ضحيتها أحد موظفي التسجيل. ونحني بعثة الأمم المتحدة على جهودها لإطلاق الحوارات المحلية للتخفيف من حدة التوترات العرقية وبين القبائل خلال هذه المرحلة الحاسمة في العملية الانتخابية. ونشيد أيضا بدعمها القيم للمصالحة الوطنية.

وينظر إلى جهود كل من المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية لضمان أن تأخذ أفغانستان زمام المبادرة في قطاعها الأمني في إطار القدرة الموسعة للمؤسسات الأمنية، والزيادة في حجم الجيش الأفغاني إلى ٣٠٠ ١٨٥ جندي والقوات الجوية إلى ٨٠٠ ٦، وإطلاق برنامج لتوظيف النساء، وهو أمر له دلالة رمزية.

ونحن نأسف لاستمرار العنف الذي ترتكبه تلك العناصر المناوئة للحكومة، ويستهدف المؤسسات الأمنية المحلية وحتى مقار القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولا يزال المدنيون يسقطون ضحايا النزاع، مع ارتفاع بلغت نسبته ١٣ في المائة في عدد الضحايا في صفوف المدنيين خلال الأشهر العشر الأولى من عام ٢٠١٣ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢.

على الجانب الإيجابي، نرحب بالعودة الطوعية لـ ٧ ٩٠٧ لاجئ، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للاجئين الذين آثروا العودة خلال الأشهر العشر الأولى من عام ٢٠١٣ والاستفادة من مساعدات الأمم المتحدة للاجئين إلى ٣٦ ١٩٤ لاجئاً. وتلك علامة على التفاؤل من جانب السكان فيما يتعلق بأفاق الاستقرار والسلام في بلدهم. وفي نفس السياق، نحني الجهود المبذولة لتنفيذ حملة التطعيم ضد شلل الأطفال التي ساعدت ٨ ٣٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة.

والسعي لتحقيق المزيد من التقدم، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للقانون بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

أخيراً، وفيما يتعلق بالمخدرات، فإننا نشعر بالقلق إزاء المستويات القياسية التي بلغتها زراعة الحشيش وإنتاج الأفيون هذا العام. ثمّة حاجة إلى استجابة شاملة ومنسقة لمعالجة ذلك الخطر. ونحث المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين على مواصلة دعم الجهود التي يقودها الأفغان لتحقيق تلك الغاية.

ختاماً، أود أن أشدد على أن الدعم المستمر من المجتمع الدولي لا يزال حيويًا للاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان. ومن جانبها، فإن البعثة ينبغي أن تواصل القيام بدور نشط في مساعدة أفغانستان، خاصة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لوفد الولايات المتحدة إثر حادث المروحية المأساوي. وأود أيضاً أن أتقدم بالتعازي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

أشكر السيد يان كوبيش لعرضه تقرير الأمين العام (S/2013/721). ومن خلال السيد كوبيش، أود أيضاً أن أهنئ جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشكر كذلك السفير تانين لتشاطره مع المجلس الجهود التي يبذلها بلده للتصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها.

تقرير الأمين العام يقيم زحماً حقيقياً يتجلى في التحضير للانتخابات الرئاسية والمحلية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤، والتي هي جزء أساسي من عملية التحول التي سوف تتأني مع انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان.

وقد تم دعم هذا الزخم من خلال قيام الرئيس كرزاي في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بتعيين لجنة الشكاوى الانتخابية وتخصيص الموارد بحيث يمكن للجنة القيام بعملها. ومثار

بذل كل جهد ممكن لضمان مواجهة القوات الافغانية لهذا التحدي بنجاح. ويجب أن تكون هناك تعبئة شاملة لمكافحة الغش حتى لا يؤثر على شرعية الفائز في الانتخابات.

وفيما بعد الانتخابات، فإن ثقة القوات الأفغانية في قدرتها على العمل بشكل مستقل ومواجهة المتمردين بقوة وإصرار أمر بالغ الأهمية. فعلى ذلكسيتمتع توفير مقومات بقاء الدولة الأفغانية في الأجل القصير.

وما تزال حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد تبغنان على القلق أيضا. فقد كان لتجدد القتال أثر مأساوي على السكان المدنيين. ذلك أن مواطننا مدنيا واحدا يقتل بين كل خمسة تقريبا في الميدان. وعليه، نحث الأطراف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقليل أثر تلك الاشتباكات إلى أدنى حد ممكن.

وما نزال نولي اهتماما بحقوق المرأة التي أحرزت تقدما لم يسبق له مثيل في أفغانستان. وينبغي ألا تضعف تلك الحقوق بسبب انعدام اليقين على الصعيد السياسي. وعلاوة على ذلك، فإن حالات التأخير في إبلاغ السلطات الأفغانية عن تنفيذ القانون المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة تبعث على القلق. ونحث الحكومة الأفغانية على إزالة جميع الشكوك فيما يتعلق بالتزامها المستمر بصون حقوق الإنسان في أعقاب انسحاب القوات الدولية. ويساورنا القلق أيضا إزاء أمن العاملين في المجال الإنساني وموظفي الوكالات الإنمائية. ويكتسي امتثال الأطراف لاتفاق المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي أهمية بالغة لاستمرار المشاركة الدولية في أفغانستان.

وفيما يتعلق بمكافحة المخدرات، فقد شهدت أفغانستان ارتفاعا قياسيا في إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٣. بل تنوع إنتاج المخدرات وظهرت زراعة القنب ومراكز إنتاج الميتامفيتامين أيضا. وهناك ما يقرب من مليون مدمن للمخدرات بين السكان الأفغان. وعليه، فإن مكافحة المخدرات أمر ضروري

ويبين الأثر الإقليمي على الوضع الأمني في أفغانستان كم هو مهم أن يكون هناك تعاون بين دول المنطقة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والأمنية والاقتصادية. فالزخم الذي يعطى للعلاقات الثنائية والإقليمية يستحق السعي إليه وتكثيفه وتنويعه لمصلحة جميع الدول في المنطقة.

والتحديات التي تواجهها أفغانستان كبيرة وكثيرة. ويظل الدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية والأمنية والإنسانية مسألة حيوية لمساعدة البلد على ترسيخ عملية تحقيق الاستقرار التي من شأنها أن تؤدي إلى استقرار حقيقي. وإذ نقرب من موسم العطلات، نود أن نعرب عن أملنا في أن يكون ٢٠١٤ عاما حاسما للسلام والأمن في أفغانستان وجميع البلدان في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأتكلم الآن بصفتي ممثل فرنسا.

بادئ ذي بدء، أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد يان كوبيش، والممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على بيانهم. وأنا أؤيد البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بعد قليل.

سوف أتناول ثلاث نقاط: الانتخابات الرئاسية المقبلة، وحالة حقوق الإنسان ومكافحة المخدرات.

أولا، فيما يتعلق بالانتخابات، فقد دخلت أفغانستان المرحلة النهائية من الاستعدادات للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ربيع عام ٢٠١٤. ويجري تنفيذ الأعمال التحضيرية بطريقة مرضية. وينبغي أن تبدأ الحملة الانتخابية الرئاسية في شباط/فبراير القادم. والانتخابات ستكون هي الأساس لشرعية مستقبل الحكومة الأفغانية وعلامة على أن الديمقراطية أصبحت راسخة في الحياة العامة الأفغانية وأن عكس مسارها لم يعد ممكنا. ونجاح الانتخابات سيكون رهناً بالأمن، ويجب

ومن المتوقع أن تبذل البعثة مساع حميدة بغية تيسير تنفيذ العملية السياسية الأفغانية. وستكون بحاجة أيضا إلى توفر كفاءات قوية فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. أخيرا، فإن من الضروري أن تضطلع البعثة أيضا بدور المنسق للأموال والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بهدف تعزيز نموذج إنمائي قادر على مواجهة التحديات الناشئة عن اقتصاد يغذيه الاتجار بالمخدرات. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نرى أن من المهم بصفة خاصة تبسيط ولاية بعثة الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا نزال ملتزمين باستمرار وجود البعثة في جميع أنحاء الإقليم الأفغاني، وهو أمر ضروري لتوافر رؤية واضحة وشاملة للحالة في البلد.

والآن استأنف مهامى بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير ظاهر تانين على بيانه. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن شعورنا بالقلق إزاء الهجمات التي وقعت في مقاطعة أروزغان الأفغانية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي مقاطعة فارياب في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر التي أدت إلى مقتل تسعة من العاملين في المجال الإنمائي. ونشعر بالألم لأن تلك الهجمات قد أدت إلى ارتفاع عدد الهجمات ضد موظفي المساعدة الإنسانية ومرافقها وأصولها في أفغانستان إلى ٢٣٧ هجوما حتى الآن هذا العام. ويشير كل ذلك إلى أن التهديد الرئيسي للأمن في أفغانستان يتمثل في الإرهاب الذي لا يريد مرتكبه أن تكون أفغانستان دولة قوية مستقرة ومزدهرة.

للغاية، ليس لصون الأمن فحسب، بل أيضا من أجل الصحة العامة.

ونشدد في ذلك الصدد، على أهمية الإطار الإقليمي في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. ولا يزال إطار ميثاق باريس عاملا أساسيا لحشد جهود المجتمع الدولي. وندعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان والبلدان المجاورة من خلال تبرعاتنا السنوية لميثاق باريس وللبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. وعلى الصعيد الثنائي، فإن معاهدة الصداقة والتعاون بين فرنسا وأفغانستان تسهم في تعزيز الشراكة في مكافحة المخدرات التي تعتبر أولوية بالنسبة لكلا البلدين.

وفي حين أن التعاون العملي قد يكون مرضيا، فإنه يجب أن تؤخذ مكافحة المخدرات في الاعتبار بشكل أفضل على الصعيد السياسي، سواء من قبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أو السلطات الأفغانية نفسها. وكما يشير الأمين العام في تقريره (S/2013/721) فإن ذلك يمثل شرطا لازما لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان والبلدان المجاورة لها.

وسيستمر وجود شركاء أفغانستان في شكل علاقات ثنائية تقوم على الشراكة المدنية والعسكرية المعززة. ويجري تحديد الطرائق الدولية لبعثات دعم قوات الأمن الأفغانية في المستقبل، في استجابة للطلبات المقدمة من السلطات الأفغانية. وستشكل التوصية الصادرة عن المجلس الأعلى في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وتوقيع الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة في الوقت المناسب خطوة جديدة في توطيد تلك الشراكة. ونرى في هذا السياق أن الأمم المتحدة ستكون بحاجة إلى تولي مزيد من المسؤولية في أفغانستان. وبقينا فإن بعثة الأمم المتحدة ستكون بحاجة إلى تعزيز دورها السياسي بحكم مركزها المحوري المعقد الذي يزداد وضوحا.

التزامنا بالوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني وقواته الأمنية التي أظهرت شجاعة نادرة في حمايته.

وقد كانت الحالة الأمنية الداخلية رهينة للهجمات الإرهابية الناشئة من خارج حدود أفغانستان، وتقوم بها جماعات في تحالف وثيق مع تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به. ونود أن نؤكد مجدداً على أنه يجب أن نكون يقظين باستمرار لمخططات هذه التنظيمات الإرهابية. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري أيضاً اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل عزل واجتثاث ائتلافات الإرهاب التي تشمل عناصر من حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وعسكر طيبة وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

عليه، ولضمان الانتقال السلس للخطة الأمنية، فإن من الأهمية بمكان تحري الدقة في تقييم تخفيض عدد أفراد الوحدات والآثار المترتبة عن ذلك على الترتيبات الأمنية، علاوة على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان سلامة الشعب الأفغاني. وأحيط علماً بأن الأمين العام قد أشار إلى انعقاد الاجتماع الثلاثي السنوي الثاني عشر لوزراء خارجية الاتحاد الروسي والهند والصين في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي شدد على ضرورة استمرار الدعم الدولي لأفغانستان، فضلاً عن زيادة التكامل الإقليمي معها.

ونخطط علماً أيضاً بالإعلان مؤخراً عن مستويات قياسية من زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون. وقد ذكر تقرير الأمين العام بحق أن ذلك يشكل خطراً بالغاً للأمن والرفاه والتنمية في أفغانستان والمنطقة بأسرها على نطاق أوسع. ويجب عدم إهمال هذا الجانب مطلقاً.

وفيما يخص الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل كفالة عملية انتقالية يقودها الأفغان، فقد حان الوقت لأن يعيد المجتمع الدولي تقييم الدور الذي يود الاضطلاع به. وأود أن أشير إلى أننا بحاجة إلى مناقشة مسألة ولاية بعثة

ونلاحظ أنه قد أحرز تقدم في وضع القائمة النهائية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المتوقع إجراؤها في عام ٢٠١٤. وهذه خطوة هامة خلال الفترة الانتقالية التي تمر بها أفغانستان، وتشمل أبعاداً أمنية وسياسية واقتصادية. وأود أن أكرر التأكيد على أن العنصر الرئيسي لنجاح عملية الانتخابات في عام ٢٠١٤ يكمن في نتيجة مقبولة لدى الشعب الأفغاني.

وتكتسي الأحداث التي سبقت الانتخابات الرئاسية أهمية بالغة، نظراً لأنها ستحمل إلى الخطاب السياسي مسائل عزيزة على قلوب الشعب الأفغاني. وسيكون لذلك أثر على جهود التعمير السياسي في أفغانستان، الذي يجب أن يبقى دائماً عملياً يملكها الأفغان ويمسكون بزمام أمرها. وفي هذه المرحلة فإن دعم المجتمع الدولي للسلطات الأفغانية في الأعمال التحضيرية للانتخابات أمر بالغ الأهمية. ويجب علينا أيضاً توخي اليقظة إزاء أية جهود تهدف إلى الانحراف بالعملية الانتخابية عن مسارها. ويشمل ذلك بالتأكيد تعزيز الجهاز الأمني.

ولا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان تحت تهديد الإرهاب. ويذكر تقرير الأمين العام (S/2013/721) وقوع ٧٣٩٤ من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٢. وتعزى ثلاثة أرباع تلك الخسائر إلى الهجمات التي تشنها العناصر المناوئة للحكومة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك الهجمات الانتحارية المعقدة، يمثل نسبة ٤٩ في المائة من الخسائر المذكورة وهي ما زالت تشكل أكبر خطر على المدنيين. وهناك قوى تواصل العمل على عرقلة عملية إعادة البناء. وهنا، أود أن أعيد التأكيد على أن الهند لن تثنى أعمال العنف الجبانة هذه، وأنه ليست لدينا سياسة للخروج من أفغانستان. وأود أن أكرر التأكيد على

جانب الشعب الأفغاني في كل مساعيه. ونؤكد مجددا دعمنا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي صوب أفغانستان يسودها السلام والرخاء والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كويش على مشاركته وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم. كما أود أن أشكر السفير تانين على بيانه.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة للتشديد على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وخاصة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في عام ٢٠١٤ وما بعده، في دعم الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تحقيق أهدافها السياسية والإنمائية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن أقصى درجات الاحترام لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة على التزامهم وتفانيهم العميقين تجاه مهمتهم الصعبة.

ونأمل أن تواصل البعثة أيضا القيام بدور هام في تنسيق جهود كل من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي لتنفيذ التزاماتهما بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وتعلق اليابان أهمية خاصة على الإصلاحات في مجال المالية العامة والقطاع المصرفي الخاص، حيث تشكل تعبئة الإيرادات مسألة ملحة بالنسبة للحكومة الأفغانية لتحقيق الاستدامة. ونطلب إلى الحكومة الأفغانية، بما في ذلك الحكومة المقبلة، بذل الجهود المتسقة في مجال مكافحة الفساد وإظهار النتائج الملموسة في الفترة التي تسبق الاجتماع الوزاري المقبل للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير، وسوف تشارك في استضافته الحكومة الأفغانية والمملكة المتحدة. ونتوقع استمرار مشاركة بعثة الأمم المتحدة في تلك العملية.

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقد أحرزت أفغانستان مستوى متقدما من النضج السياسي بفضل جهود التعمير السياسي الجارية. ولا ريب أن البعثة قد اضطلعت بدور استثنائي في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية في أفغانستان خلال العقد الماضي، جنبا إلى جنب مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أنه بالنظر إلى نضج العملية السياسية في أفغانستان، فقد يرغب المجتمع الدولي في تحديد الولاية السياسية للبعثة في ضوء الظروف المتغيرة. وينبغي أن تساعد الولاية الجديدة للبعثة على مواصلة التركيز على دعم المؤسسات السياسية بدلا عن السعي إلى التأثير على العملية السياسية نفسها، التي يجب أن تترك كليا لكي يتولاها زعماء أفغانستان أنفسهم.

وإذ نتكلم عن دور بعثة الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أيضا أنه ينبغي للبعثة أن تعزز دورها الإنساني والإنمائي من خلال تحسين تقديم المساعدة في أفغانستان، بالنظر إلى أن الأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من الوصول إلى أبعد المجتمعات وأكثرها انعزالا في البلد. ويجب علينا أيضا ألا ننسى أن ما نسعى إلى تحقيقه في أفغانستان ليس "استبدالاً للقدرات" بل بناء للقدرات. وثمة حاجة إلى مناقشة الدور الذي تضطلع به البعثة في المستقبل بحيث تضطلع بدور فعال، مع مراعاة الهدف العام لعملية الانتقال. وعند القيام بذلك علينا أن نأخذ في الحسبان المشاكل المتعلقة بالاتساق وازدواجية الجهود وما ينجم عن ذلك من ارتفاع تكاليف البرامج.

وفي الختام، أود أن أقول، إذ نقرب من عام جديد، إنه ينبغي أن يظل الأمل يجدونا في أن أفغانستان ستتخذ خطوات محددة نحو عهد جديد من التنمية والتقدم. وتعتقد الهند بصدق أن الجهود الهائلة التي يبذلها الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي في عملية الانتقال سوف توفر أساسا صلبا من أجل مستقبل مستقر. ونود أن نؤكد للمجلس أن الهند سوف تقف إلى

الانتخابية المستقلة من خلال المشروع الثاني لتعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد. ونحن ننظر أيضا في إمكانية إيفاد بعثة لمراقبة الانتخابات.

أود الآن أن أنتقل إلى عملية الانتقال الأمني. على الرغم من زيادة كفاءة قوات الأمن الوطنية الأفغانية وثقتها، لا تزال هناك تحديات أمنية خطيرة. تسبب عدد من الهجمات الإرهابية الوحشية خلال الربع الماضي مرة أخرى في خسائر مأساوية في الأرواح البريئة، بما في ذلك العاملين في مجال تقديم المعونة والمدنيين الآخرين. وتنضم اليابان إلى الرسالة التي بعث بها مجلس الأمن في بيانه الصحفي المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر (S/CI1199) التي يدن فيها أعمال العنف ضد العاملين في مجالي المساعدة الإنسانية والإنمائية.

وفي ظل عدم اليقين إزاء حالة الأمن، من الأهمية القصوى أن تبرم الحكومة الأفغانية اتفاقا أمنيا ثنائيا مع الولايات المتحدة في مرحلة مبكرة، على النحو الذي أوصى به مجلس اللويا جيرغا الاستشاري في تشرين الثاني/نوفمبر. تتحمل الحكومة المسؤولية عن كفالة أنه لا رجعة عن مكاسب عملية الانتقال الأمني. وعلاوة على ذلك، فإن عدم اليقين إزاء الأمن من شأنه حتما أن يؤثر سلبا على سياستنا في مجال المعونة في المستقبل. ويحدونا وطيد الأمل في أن تطلع الحكومة الأفغانية بواجبها في توفير شعور بالأمن والاستقرار لشعبها.

أخيرا، أود أن أشدد على أنه بدون إحراز تقدم في عملية السلام، فإن مكاسب عمليات الانتقال ستظل غير مؤكدة. ينبغي أن تكون العملية ذات قيادة وملكية أفغانية، يجب ألا تحول المسؤولية إلى أي أطراف أخرى. بيد أنه، كما شهدنا في المشاركة البناءة لباكستان وفي مبادرات الأطراف الثالثة، فإن المجتمع الدولي يقف إلى جانب أفغانستان وعلى أهبة الاستعداد لتقديم يد العون لها فيما تتخذ خطوات إلى الأمام.

كان عام ٢٠١٣ عاما حافلا في غاية الأهمية. لقد مهد السبيل لكي تحقق أفغانستان أهدافا هامة في عام ٢٠١٤، وهو العام الأخير في عمليتها للانتقال السياسي والأمني. وباعراض العام الماضي، فإن حكومة وشعب أفغانستان حققوا إنجازات هامة. تولت قوات الأمن الوطنية الأفغانية القيادة في معظم العمليات منذ حزيران/يونيه، وتمضي الأعمال التحضيرية للانتخابات قدما وعقد حوار مكثف للتعاون الإقليمي، وهذا قليل من كثير. واليوم، أود أن أتناول بعض القضايا الرئيسية التي تعتقد اليابان أنه يجب على أفغانستان أن تبذل فيها مزيدا من الجهد من أجل ضمان نجاح عمليتي الانتقال السياسي والأمني، وهو أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد.

أولا، بالنسبة للانتقال السياسي، من المهم للغاية أن تضمني الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات المقبلة شرعية قوية على الحكومة الجديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تجري الانتخابات وفقا للدستور الأفغاني والأطر القانونية الأخرى، ويجب التقييد بالجدول الزمني الحالي لإجراء الانتخابات، في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ومن الضروري أيضا أن تتسم عملية الانتخابات بالزاهة والشفافية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعكس نتيجة الانتخابات إرادة سكان البلد بأسرهم.

وترحب اليابان بتعدد المرشحين للرئاسة، فضلا عن مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة ومرشحة على حد سواء. غير أن الحالة الأمنية لا تزال مثيرة للقلق. ومن أجل تشجيع المشاركة الكاملة لجميع الناخبين المؤهلين للتصويت، وخاصة الإناث، لا بد من التصدي على نحو ملائم للتحديات الأمنية. وتُشجع الحكومة الأفغانية على اتخاذ مزيد من تدابير التخفيف من وطأة المخاطر على أساس تقييم أمني واقعي.

وبغية إحداث أثر إيجابي على عمليتي الانتخابات، تبرعت اليابان بمبلغ ٢٠ مليون دولار تقريبا لدعم عمل اللجنة

نحن نشعر بتشجيع كبير إزاء حيوية الحوار السياسي والتقدم المحرز في التحضير للانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات، بما في ذلك الأدوار التقنية الهامة التي تضطلع به اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة. سيكون من الأهمية الحيوية أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وتتسم بالشفافية وتؤدي إلى نتائج شرعية. ويجب أن تكفل السلطات الأفغانية وضع خطة أمنية شاملة لتمكين أكبر عدد ممكن من الأفغان من الحصول على فرصة لممارسة حقهم الديمقراطي. وسيكون من المهم أيضا اتخاذ التدابير الملزمة اللازمة لتقليل التصويت أكثر من مرة إلى الحد الأدنى، ولا سيما تصويت الرجال بالنيابة عن النساء، وضمان تأمين صناديق الاقتراع ومكافحة التزوير الانتخابي. ومن جانبنا، سنواصل تقديم الدعم المالي والتقني من خلال الأمم المتحدة والهيئات الأخرى لتعزيز العملية الانتخابية.

إن حلا سياسيا وعملية حقيقية للسلام والمصالحة أمران أساسيان لتحقيق الاستقرار الدائم والتنمية. وينبغي أن تكون عملية حقيقية للسلام والمصالحة ذات قيادة أفغانية وشاملة للجميع وتستند إلى الدستور.

لقد نفذت عملية الانتقال الأمني بنجاح وفقا للخطة الموضوعية.

ومع ذلك، ينبغي ألا نقتل من أهمية ما تبقى من تحديات أمنية. والشرط الأساسي لإحراز التقدم يكمن في زيادة تعزيز القدرة على التصدي لها.

وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية الاتفاق الأمني الثنائي بين حكومة أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية. فهو سيوفر الأساس لاستمرار الدعم الدولي من أجل تدريب قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتطويرها، وتيسير مواصلة توفير المساعدة الإنمائية الدولية الهامة للشعب الأفغاني في جميع أنحاء البلد.

وأود أن أختتم بياني بالتذكير بأن عملية الانتقال برمتها وعملية السلام والمصالحة تدعمهما الثقة المتبادلة فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الثقة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير - هارتينغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية النرويج، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا للولايات المتحدة على الخسائر في الأرواح التي منيت بها قواتها إثر تحطم طائرة هليكوبتر اليوم.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2013/721) ومثله الخاص، السيد يان كويش على إحاطته الإعلامية وما يقوم به من عمل شاق للغاية في مواجهة التحديات الصعبة جدا. وأود أيضا أن أشكر السفير تانين على ملاحظاته.

نحن نقرب من بداية عام في غاية الأهمية بالنسبة لأفغانستان والشعب الأفغاني. في نيسان/أبريل، سوف ينتخب الأفغان رئيسا جديدا، وبنهاية عام ٢٠١٤، ستكون لقوات الأمن الأفغانية المسؤولية الحصرية عن المحافظة على الأمن وزيادته في جميع أنحاء البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي كي أخطب مجلس الأمن. وسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن التعازي للولايات المتحدة الأمريكية للخسائر في الأرواح التي نجمت عن حادث المروحية الذي وقع اليوم في أفغانستان.

(تكلم بالفرنسية)

سوف تكون السنة المقبلة أحد المعالم البارزة لأفغانستان، حيث ستنطوي على أن يتحمل الأفغان مسؤولية متزايدة عن الأمن والتنمية في بلدهم، وتمهيد السبيل أمام مزيد من الديمقراطية والاستقرار والسلام.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الانتخابات الرئاسية التي ستجري في نيسان/أبريل ٢٠١٤ سوف تشهد أول انتقال ديمقراطي إلى السلطة من قائد إلى آخر في تاريخ أفغانستان. وإعلان القائمة النهائية للمرشحين لانتخابات الرئاسة وانتخابات مجالس الأقاليم هو خطوة أولى، وقامت اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة بعمل دقيق في فحص قوائم المرشحين. وتلتزم كندا بدعم الجهود الرامية إلى كفالة الشفافية والمساءلة في العملية الانتخابية. لهذا السبب، أعلننا مؤخرا أننا نقدم أكثر من ١,٨ مليون دولار لتدريب مراقبي الانتخابات، مع التركيز بوجه خاص على تدريب النساء. وفيما تمضي الاستعدادات للانتخابات قدما، نشجع اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة على الحفاظ على الشفافية في أنشطتهما، بغية تعزيز مصداقية العملية الديمقراطية، وكفالة الاستماع إلى أصوات جميع الأفغان.

ويجب أن تقترن مشاركة المجتمع الدولي بالتقدم المستمر في تنفيذ التزامات أفغانستان المتفق عليها، ضمن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. ومع التسليم بأن تقدما هاما قد تم إحرازه، هناك مخاوف مستمرة إزاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وبخاصة حالة النساء والفتيات. ويتعين على حكومة أفغانستان أن تتخذ جميع التدابير الممكنة بغية التصدي للفساد، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمارات، ولا سيما تلبية الشواغل المتعلقة بالوضع الاقتصادي، مثلما جاء في التقرير الحالي للأمين العام.

وإذ نتطلع إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في آذار/مارس، نود أن نكرر تأييدنا الكامل للدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني، وفي تنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى أفغانستان. وسوف تؤدي بعثة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في مساعدة السلطات الأفغانية والمجتمع المدني على التحضير للانتخابات. ولكن دور الأمم المتحدة سيكون أكثر أهمية بعد عام ٢٠١٤ بغية كفالة استمرار وصول المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي إلى الناس على أرض الواقع. لذلك، من الأهمية بمكان أن يكون لدى الأمم المتحدة ما يكفي من الموارد للإبقاء على وجود لها واسع النطاق على مستوى البلد، ودعم الحكومة الأفغانية في كفالة أن تؤدي جهود التنمية تدريجيا إلى الاعتماد على الذات.

ومع هذه الملاحظات الموجزة، نود أن نختتم بالتأكيد على أن المجتمع الدولي ينبغي أن يظل ملتزما التزاما قويا على المدى الطويل بإحراز التقدم في أفغانستان. ومن جانبنا، سوف نظل مركزين بشدة على دعم الشعب الأفغاني في تحقيق تطلعاته. ويبقى هدفنا واضحا - إيجاد مجتمع سلمي وديمقراطي ومزدهر يعتمد تماما على الذات لمنفعة جميع الأفغان.

على العنف ضد المرأة. وكندا ما زالت ملتزمة بالنهوض بحقوق النساء والفتيات الأفغانيات، وتتطلع باهتمام إلى تقرير الحكومة الأفغانية عن تنفيذ هذا القانون - وهو التزام رئيسي ضمن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

ومن الأهمية بمكان أن تتخذ الحكومة الأفغانية خطوات ملموسة لتنفيذ هذا القانون، عن طريق توفير التدريب للشرطة والمدعين العامين والقضاة، وتعزيز وحدات التحقيق لكفالة أن يكون لدى المسؤولين عن تنفيذ القانون الأدوات التي يحتاجون إليها للقيام بذلك. ومن الضروري أيضا مراعاة حقوق النساء والبنات في جميع التشريعات التي يجري وضعها، بما في ذلك القانون الجنائي الأفغاني وقانون الإجراءات الجنائية، وفي المناقشات المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الحالي. فمن دون تلك الجهود، ثمة خطر بأن تتبدد المكاسب التي حققتها المرأة الأفغانية في السنوات الاثني عشرة الماضية. وسوف يأتي النجاح والاستقرار في أفغانستان مستقبلا نتيجة إدماج المرأة وتوليها القيادة. وسيحقق النجاح في أفغانستان بالترافق مع الإدراك بأن المرأة مورد أساسي ل تنمية البلد.

وتمثل الأشهر المقبلة فترة حرجة للتحويل الديمقراطي في أفغانستان واستقرارها المستقبلي. ونحن نعلم جميعا أن هذا الطريق صعب، وأن هناك أولئك الذين يعملون بنشاط لعكس مسار التقدم المحرز حتى الآن. لهذا السبب، من المهم أن يعترف المجتمع الدولي بما أحرز من تقدم، مع عدم إغفال ما تبقى من تحديات. والأراضي الخارجة عن السيطرة تبقى ملاذا للإرهابيين، ونحن ندين الإجراءات التي تتخذها الدول التي ترعى الإرهاب امتدادا لسياساتها. ونلاحظ أيضا مع القلق من تقرير الأمين العام (S/2013/721) أن زراعة الخشخاش قد ازدادت بأكثر من الثلث على مدى السنة الماضية، مع زيادة الإنتاج بأكثر من ٤٩ في المائة. فهذا النشاط غير المشروع لا يؤدي إلا إلى تعزيز حركة التمرد وتقويض سيادة القانون.

وسوف تشهد السنة المقبلة أيضا نهاية ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وتحوّل مهام الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان. فقوات الأمن الوطنية الأفغانية قد تولت زمام الأمور، وهي تعزز الآن مسؤوليتها عن حفظ الأمن في جميع أنحاء البلد. ومن خلال هذا التحوّل، يجب أن تثبت قوات الأمن الوطنية الأفغانية أنها أصبحت قادرة أكثر من أي وقت مضى على التحلي بالمهنية وعلى مواجهة التحديات الأمنية، التي تتبع من داخل أفغانستان ومن البلدان المجاورة على حد سواء، مثل باكستان.

ومع ذلك، لا تزال قوات الأمن الوطنية الأفغانية تتطلب استمرار الدعم والتدريب لتكون قادرة على القيام بعملها بفعالية. ولقد تعهدت كندا بتقديم مبلغ ٣٣٠ مليون دولار بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ لتحسين قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية واستخدامها. ومع ذلك، وبغية أن تكون تلك الأموال فعالة، يجب وضع إطار واضح للدعم الدولي. ونحن نحث الرئيس قرضاي على توقيع الترتيبات الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة، التي نالت التأييد الساحق من أعضاء اللويا جيرغا الاستشارية، حتى يمكن بدء التخطيط لمهمة منظمة حلف شمال الأطلسي لفترة ما بعد عام ٢٠١٤.

(تكلم بالفرنسية)

وينبغي للتقدم المحرز ألا يجعلنا نغفل عن التحديات التي لا تزال تواجهها النساء والفتيات الأفغانيات. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء أحدث الأرقام الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان، التي تشير إلى أنها تلقت أكثر من ٤١٠٠ تقرير عن العنف ضد المرأة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣. ويجب أن نكون واضحين أن التضحية بسلامة المرأة وأمنها لا يمكن اعتبارها حلا وسطا مقبولا لتحقيق الاستقرار. وتظهر هذه الأرقام مدى انتشار مشكلة العنف ضد النساء في أفغانستان، وتؤكد على أهمية التنفيذ الكامل للقانون في القضاء

(تكلم بالإنكليزية)

يسرنا أن نرى أنّ في موضع التطبيق استراتيجية واعية تستمد قوتها من الملكية المحلية وتسعى إلى أن تجمع معا الفروع المختلفة للجهود في هيكلة كاملة مجددة.

إنّ انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٤ تقترب. والقبول بمشروعيتها سيكون أساسيا لضمان رفاه الدولة الأفغانية واستدامتها، بالاستناد إلى الملكية المحلية. لذا، سيكون من المهم الإبقاء على الانتخابات نزيهة وشاملة وخالية من أيّ تدخل وتزوير داخليين وخارجيين. ويلاحظ بوضوح الزخم في التحضيرات التقنية لانتخابات عام ٢٠١٤. والتحديات الرئيسية الثلاثة هي الأمن والتسهيلات وشمول الجميع. وستكون الرقابة المحلية والدولية القوية أساسية قبل الانتخابات وفي أثنائها لتحديد تلك التحديات والتصدي لها.

وفي أعقاب الانتخابات، ينبغي أن يتواصل الدعم الدولي لإحلال الديمقراطية وبناء المؤسسات. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تقديم مساعدتها في مجاليّ بناء القدرات والدعم التقني. ومعالجة المسائل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما العنف ضد النساء والفتيات، ومسألة الضحايا المدنيين ينبغي أن تكون أولوية أخرى في الأمدن القصير والطويل. ولا يمكن التوصل إلى حلول طويلة الأمد إلاّ بمصالحة شاملة بملكية وقيادة أفغائيتين. وينبغي أن يبقى التركيز على تلك المسألة، مع الدور التيسيري للأمم المتحدة ومساعدة الشركاء الإقليميين لأفغانستان.

وبينما تنسحب القوات الدولية، يتنامى التعاون الإقليمي من أجل الاستدامة في أفغانستان وما وراءها. ويسرنا أن نلاحظ الزخم المتزايد في عملية إسطنبول، ونتطلع إلى اجتماعها الوزاري المقبل في الصين. كما نرحب بجميع المبادرات الثلاثية والرابعة ومتعددة الأطراف التي تركز على أفغانستان والدور البناء الذي تؤديه منظمة شنغهاي للتعاون. وإننا ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز الترابط الإقليمي والنمو الاقتصادي، ونعلق

ومع ذلك، أظهر الشعب الأفغاني أنه صامد في وجه استمرار حالة عدم الاستقرار، وأنه عازم على بناء مستقبل أفضل لنفسه ولأطفاله. وفي هذا السياق، تلتزم كندا بدعم الذين يعملون من أجل بناء هذا المستقبل الأفضل. لذا، أعلننا في عام ٢٠١٢ التزاما بقيمة ٢٢٧ مليون دولار كمساعدة إنمائية لأفغانستان في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وسوف نعمل إلى جانب الشعب الأفغاني على تقوية البلد الواحد الذي يكون بلدا أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا، وليس ملاذا آمنا للإرهابيين من جديد، أو يكون بلدا يحتضن الشفافية، والمساءلة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية الشاملة والسفير تانين على ملاحظاته.

إننا نواصل الترحيب بالإشارات المشجعة من أفغانستان في مجالات الأمن، وإحلال الديمقراطية، وعلاقات حُسن الحوار والتعاون الإقليمي. لكنّ التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإنسانية لا تزال قائمة، كما الشكوك المتصورة بشأن المستقبل. ومعالجة تلك الشكوك ستكون أساسية لبناء أفغانستان مستدامة وواثقة وفي وئام مع جيرانها والعالم.

وأود أن أوكد أنه لا يمكن الحفاظ على السلام الدائم والاستقرار في أفغانستان إلاّ على أيدي الأفغانيين أنفسهم بروح من الوحدة الوطنية. ولا يمكن تحسين الحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان بصورة مجددة إلا على هذه الأساس. والمسعى نحو مستوى من الاعتماد النسبي على الذات اقتصاديا أساسية أيضا. وبالنظر إلى الوضع الراهن،

إننا نرى أنّ دور البعثة هام جدا بالتأكيد وأنه بحاجة إلى المزيد من الدعم. إذ ينبغي للبعثة أن تواصل القيام بدورها الفعال في فترة ما بعد عام ٢٠١٤. كما ينبغي أن توسّع تعاونها مع البلدان المجاورة، بغية توطيد الاستقرار في أفغانستان وتعزيز تنميتها الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة. ودعم الأمم المتحدة لأفغانستان أساسيا مبدئيا، وبخاصة في فترة ما بعد عام ٢٠١٤.

ويسرنا أن نسمع أنه تمّ إحراز تقدم بارز في المجالات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في أفغانستان. ومن الأمور الواعدة أيضا أنّ الأمم المتحدة ودول المجتمع الدولي، ولا سيما في المنطقة، حاسمة في التزامها القوي طويل الأمد بأفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة. وهذه عوامل أساسية، وبخاصة عشية عام ٢٠١٤، حيث حدثان بارزان - هما الانتخاب الرئاسي وانسحاب القوات الأجنبية - سيُسجّلان في أفغانستان، بما لهما من تأثير كبير على تشكيل مستقبل البلد. ويحدونا الأمل بأن تضمن المشاركة الفعالة للأفغانيين إجراء انتخابات ناجحة، لكونها ضرورة لا بدّ منها لتعزيز الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية لأفغانستان وتقدمها في جميع المجالات الأخرى.

وبالمثل، من الضروري مواصلة جهود السلام والمصالحة الوطنية المبذولة من الحكومة الأفغانية، والمؤدية إلى عملية مصالحة بقيادة ومُلكية أفغانيتين. وفي هذه العملية، ينبغي مراعاة دستور أفغانستان، وتفادي أيّ ضغط أو تدخل خارجي أو مكافأة الجماعات المتطرفة والإرهابية.

وانسجاما مع هذه التطورات، ينبغي أن يبقى توطيد أمن أفغانستان الأولوية العليا، لأنه شرط مسبق لنجاح المساعي في جميع المجالات الأخرى. وبناءً على ذلك، نعتقد أنّ الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية ينبغي أن يعقبه الدعم القوي من المجتمع الدولي في تجهيز القوات الأفغانية بما يتلاءم مع المخاطر

أهمية خاصة على إنجاز وصيانة السكك الحديدية والمسالك البرية المحلية وتعزيز قدرات الملاحاة الجوية المدنية.

لقد قطعت أفغانستان شوطا طويلا. وحين يساورنا الشك حيال مستقبلها، ينبغي أن نتذكر إنجازات ١٢ سنة حلت، فضلا عن قوة الشعب الأفغاني وصموده في نضاله من أجل غد أفضل مهما كانت الظروف. وعليه، فإنّ استمرار إثبات الإرادة من جانب المجتمع الدولي سيعزز آمال الشعب الأفغاني بالمستقبل ويسهم في ضمان مرحلة انتقالية سلسة.

وأود أن أؤكد بشكل خاص أنّ ضمان حصول بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الموارد الضرورية لتنفيذ ولايتها، سيكون أساسيا أثناء المرحلة الانتقالية وبعدها. وستبقى تركيا دائما متضامنة مع الشعب الأفغاني، وستواصل المساهمة في أفغانستان آمنة ومأمونة ومزدهرة، كما فعلنا طوال عقود كثيرة.

ختاما، أود الإعراب عن اعتقادنا القوي بأنّ الأمم المتحدة ستواصل القيام بدور حاسم أثناء المرحلة الانتقالية وبعدها. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما بعثتها لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأن أعرب عن امتناننا العميق للممثل الخاص للأمين العام كويش وفريق عمله الجاد.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وينبغي توجيهه شكرى أيضا إلى السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه. كما أود أن أشكر السيد يان كويش، الممثل الخاص للأمين العام إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية وعمله الجاد. إننا نواصل دعمه وفريق عمله في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على الأعمال المكرّسة التي يقومون بها هناك.

السيد توماس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى تفانيه في العمل دعماً للشعب الأفغاني. أود أيضاً أن أشكر السفير تانين على ملاحظاته، وأود أن أعرب عن تعازينا القلبية على الخسائر المأساوية التي وقعت في وقت سابق من هذا اليوم وأسفرت عن فقدان أرواح ستة جنود تابعين لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان.

على الرغم من العديد من التحديات، قطعت أفغانستان شوطاً طويلاً في عملياتها الأمنية وعملية التحول السياسي والاقتصادي. وقد برهن الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية على قدرتهما المتزايدة على الوفاء بالمهمة الهائلة المتمثلة في توفير بيئة آمنة. لقد استرشدت تلك التنمية بإطار العمل الذي وضعته الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في بون، وشيكاغو وطوكيو. ولا مندوحة عن التنفيذ الكامل للالتزامات المتفق عليها بصورة مشتركة بين الأطراف كافة. أما بالنسبة للالتزام الدولي الكبير الجاري تنفيذه حالياً في أفغانستان، فالرسالة الصادرة عن جميع تلك المؤتمرات والقرار ١١/٦٨ بشأن أفغانستان واضحة: أي أن المجتمع الدولي يواصل دعمه.

سيتميز عام ٢٠١٤ بأحداث حاسمة من قبيل الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في نيسان/أبريل، وانسحاب القوات المقاتلة التابعة لقوة المساعدة الأمنية الدولية بحلول نهاية السنة. بوصفنا مجتمعاً دولياً علينا وضع الأسس لحقبة ما بعد انسحاب تلك القوة الدولية. وأود أن أشدد هنا بأن ألمانيا على استعداد للبقاء منخرطة في أفغانستان فيما يتعلق بدعم قوات الأمن الأفغانية أيضاً. وأهم شرط مسبق لذلك أن يتم التوقيع على اتفاق أمني ثنائي بين أفغانستان والولايات المتحدة. ومن دون ذلك التوقيع، سيكون استمرار وجود المجتمع الدولي بأسره، العسكري والمدني، موضع شك. وإن توصية مجلس اللويا

الأمنية القائمة، ولا سيما تلك التي يفرضها الإرهابيون والجماعات المسلحة غير القانونية والجنائيون المنظمون.

وجمهورية إيران الإسلامية، بصفتها جارة مباشرة لأفغانستان، ترى أن أمن أفغانستان واستقرارها عنصر حيوي لجيرانها وللمنطقة. وخلال هذه السنوات كلها، ثابرت جمهورية إيران الإسلامية، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية، على محاولة مساعدة أفغانستان في مجالات مختلفة. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمكافحة المصادر المتشابكة لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفغانستان، وبخاصة إنتاج المخدرات والتجار بها بصفتها المصدر المالي للإرهابيين والمتطرفين والجماعات المسلحة غير القانونية.

وفي هذا الصدد، إنّ الدعم الدولي المتواصل للمبادرة الثلاثية للتعاون بشأن مكافحة المخدرات بين أفغانستان وإيران وباكستان أساسي، لا لتوطيد أمن أفغانستان واستقرارها فحسب، بل أيضاً لتخفيف الشواغل الجدية لدى الدول المجاورة وبلدان العبور والمقصد للتجار بالمخدرات.

ومن المؤسف أنّ ملايين اللاجئين الأفغانيين ما برحوا يعيشون في بلدان مضيضة، والتناقض المزعج في عودتهم الطوعية في عام ٢٠١٣ يؤكد أهمية تلبية الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين في أفغانستان، بغية عكس مسار ذلك التوجّه، كما يؤكد ضرورة توفير المزيد من الدعم الدولي للبلدان المضيفة للاجئين الأفغانيين بانتظار عودتهم.

في الختام، ستواصل جمهورية إيران الإسلامية دعمها الكامل من أجل تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان. لقد أجرى الرئيس قرصاي في زيارته الأخيرة إلى طهران مفاوضات مثمرة مع نظيره رئيس جمهورية إيران، ومع غيره من المسؤولين الإيرانيين. وقد أكدوا له استمرار بلدي في مد يد التعاون والدعم لأفغانستان.

رابعا، في ضوء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الزيادة في الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة، سيتعين على بعثة الأمم المتحدة الاستمرار في دورها المتمثل في الرصد والدعم. ونحض الحكومة الأفغانية على إعطاء أولوية لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون أي تمييز. وستظل اللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في أفغانستان شريكا رئيسيا في هذه الجهود. لكي تضطلع بعثة الأمم المتحدة بهذه المهام الجسيمة ستحتاج إلى التمويل الكافي وإلى رفدها بالموظفين. ويشمل ذلك أيضا الوجود اللازم للبعثة في الميدان في جميع أنحاء البلاد.

أود أن اختتم كلمتي بالتأكيد على أن ألمانيا ستواصل دعم حكومة أفغانستان خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. ونثق بأن الحكومة الأفغانية سوف تسخر الأشهر المتبقية من ولايتها للعمل أيضا على الوفاء بالشروط المسبقة المتمثلة في مشاركة دولية مستدامة في أفغانستان لما فيها فائدة الشعب الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أن أشكر ممثل ألمانيا على بيانه. لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

جبرغا بالتوقيع على الاتفاق الأمني إشارة مشجعة. ووفقا لذلك، ينبغي عدم تأجيل التوقيع على الاتفاق لفترة طويلة جدا.

في عملية التحول والانتقال السياسي الجارية حاليا، تحتاج بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان إلى موافقة الحكومة الأفغانية لكي تظل العمود الفقري في المشاركة الدولية والهيكلي الأساسي في أفغانستان لما بعد عام ٢٠١٤. وستطلب ذلك تركيز عمل بعثة الأمم المتحدة على المجالات الرئيسية التي سيظل فيها دورها التنسيقي والداعم لازما ولا غنى عنه.

أولا، الاستمرار في تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة في طوكيو لضمان التماسك والاستدامة في تنمية أفغانستان.

ثانيا، بينما نقدر التقدم الذي أحرزته أفغانستان في التحضير للانتخابات المقبلة، فإن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الحميدة ستظل ضرورية لضمان الشفافية والشمولية في العمليات السياسية في المستقبل.

ثالثا، يوجد أيضا لبعثة الأمم المتحدة دور توديه في دعم جهود الحكومة الأفغانية للنهوض بعملية السلام والمصالحة ذات القيادة والملكية الأفغانية. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أيضا أن تصاحب بصورة وثيقة الجهود الأفغانية لزيادة التعاون مع الشركاء في البلدان المجاورة والشركاء لإقليميين، لا سيما في إطار عملية إسطنبول.